((المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"))

تقرير حول:
وضعية المرأة في محافظة الخليل

إعداد: الباحثة في قضايا المراة

سحر القوا سمة

2009

DRAFT

فهرس المحتويات

1. مقدمة ص3
2. الوضع الديمغرافي للمراة ص6-9
3. الوضع الاجتماعي والعنف ضد المراة.....ص9-13
4. المؤسسات الاجتماعيةوالقانونية ص14-20
5.استراتيجيات مواجهة العنف.....ص21-24
6. الوضع الصحي للمراة ص25-30
7.الوضع التعليمي للمراة.....ص31-43
8.المشاركة في القوى العاملة.....ص43-49
9.وضع المراة في المشاركة السياسية.....ص50-62
10.تاثير الاحتلال الاسرائيلي.....ص62-65
11.الاستنتاجات والتوصيات.....ص66-68

DRAFT

مقدمة:

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على وضعية المرأة في محافظة الخليل وذلك بناء على طلب المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، وذلك ضمن مشروع "مكافحة العنف ضد المرأة الفلسطينية من خلال تمكين مؤسسات المجتمع المحلي، ويأتي أهمية هذا التقرير بناء على ما طرحة قرار مجلس الأمن الدولي 1325 حيث تنبع أهمية القرار على الصعيد الفلسطيني من خصوصية المرأة الفلسطينية ووضعها كونها تعيش في بؤرة اضطهادين إحداهما اضطهاد الاحتلال وعنفه وبطشه والآخر الاضطهاد الذكوري الذي يقف في وجه مساواتها الكاملة على أساس المواطنة (نزال،2009).

إن هذا القرار يعتبر مرجعية مهمة لجميع النساء الفلسطينيات والمؤسسات النسوية كافة لما فيه من أهمية في تطوير وضعية المرأة ورفع مستواها على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.
وانطلاقا من حرص مؤسسة مفتاح في تمكين النساء جاءت أهمية هذا التقرير لأنه يحتوي على المحاور التالية(الديمغرافي، الاجتماعي ، الصحة، التعليم ، العمل ، السياسة، وتأثير الاحتلال الإسرائيلي).
فعلى المستوى الديمغرافي تم إبراز نسبة النساء مقارنة مع الرجال والتركيبة العمرية والنوعية والعمر الوسيط عند الزواج الأول للإناث والذكور، أما الاجتماعي تم إبراز العنف الاجتماعي والعنف ضد المرأة وأشكاله (الجسدية، النفسية، الجنسية، والاقتصادي) بالإضافة إلى الأساليب والطرق التي تبتدعها النساء في مواجهتها للعنف حسب وجهة نظر النساء والرجال، وفي مجال الصحة تم تقديم استعراض بسيط عن النسب والإحصائيات التي تبرز الواقع الصحي للنساء من حيث عدد الوفيات والأمراض النسائية والأمراض المزمنة، وجانب التعليم والعمل تمت الإشارة إلى إبراز فجوة النوع الاجتماعي في التعليم وبكافة المراحل الأساسية والثانوية والدراسات العليا، أما العمل فتم عرض نسبة مشاركة النساء والرجال في القوى العاملة والمؤسسات الحكومية والغير حكومية والقطاع الخاص والشركات الخاصة، في المجال السياسي تم طرح نسبة مشاركة النساء في المشاركة السياسية الرسمية والغير رسمية وأيضا نصيبها من مواقع صنع القرار، وفي نهاية التقرير تم الإشارة إلى تأثير الاحتلال الإسرائيلي على المرأة في محافظة الخليل كون أن ما تعانيه المرأة في المحافظة يتقاطع مع قرار 1325 والذي ينص على أن المرأة تعيش تحت دائرة اضطهاد الاحتلال وعنفه وبطشه والقرار سوف يعمل بقوة النساء والمؤسسات النسوية والمنظمات الأهلية بالمطالبة بالالتزام بتنفيذه حتى يتم ضمان السلم الاجتماعي والسياسي للنساء.

DRAFT

هدف التقرير

بهدف هذا التقرير إلى:

1. تقديم تحليل حول الوضع العام للمرأة في مدينة الخليل من ناحية ديمغرافية,إجتماعية،صحية تعليمية ، سياسية وحجم مشاركتها في القوى العاملة وما هي المؤسسات التي تقدم الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية.
2. توفير مرجعية للمعلومات الدقيقة حول فجوات النوع الاجتماعي.
3. مساعدة المؤسسات وصناع القرار في عملية التخطيط للبرامج والنشاطات بناء على المعلومات العلمية حول وضع النساء في المحافظة ، من خلال تشخيص الواقع ورصده للوصول للاستنتاجات والخروج بالتوصيات المحددة من خلال الباحثة.
4. معرفة عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف وأنواعه وما هي الطرق والأساليب التي تبتدعها المرأة في مواجهة العنف.
5. إبراز حجم تأثير الاحتلال الإسرائيلي على النساء ومدي تأثير ذلك على معدل وصولها للمؤسسات.
6. معرفة عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات القانونية، الصحية، النفسية والاجتماعية للمرأة في مدينة الخليل.

أسئلة التقرير :

يحاول هذا التقرير الإجابة عن الأسئلة التالية:

1.ما هي الظروف الديمغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية و السياسة التي تعيشها المرأة في مدينة الخليل.

2.ما هي أهم المداخل المهنية التي يمكن للمؤسسات أن تستخدمها في سبيل تحسين واقع المرأة في مدينة الخليل.

منهجية التقرير :

بما أن وضع المرأة في مدينة الخليل يفتقر إلى المعلومات والإحصائيات ولا يوجد دراسات سابقة ومن أجل التعمق والحصول على المعلومات الدقيقة اعتمدت الباحثة الوسائل التالية:

1. مجموعات النقاش المركزة مع النساء "طالبات، ربات منازل، عاملات"

2. المقابلات الفردية مع" النساء، الرجال و صناع القرار"

3.الملاحظة اليومية

4.التقارير الخاصة بالمؤسسات الإحصائية، الحكومية والغير حكومية.

5. مراجعة الأدبيات

6. زيارة المؤسسات التي لها علاقة بمضامين البحث.

DRAFT

الوضع الديمغرافي للنساء في محافظة الخليل

عند الحديث عن المرأة فإنه يعني تاريخ وحضارة، وأمه ووطن وعند إبراز مكان تواجدها ووضعها وظروفها هذا يعني أننا نستطيع أن نعرف مدى تطور المجتمعات وبناها الاجتماعي والثقافي.
إن المرأة والرجل هما الركن الأساسي في بناء الأسرة والمجتمع بشكل عام أي خلل أو فجوة في العلاقة هذا يعني أنه سوف ينشأ عنها خلل في تركيبة المجتمع السليم وبناه .
إن الوضع الديمغرافي للنساء والرجال في مجتمع محافظة الخليل وفلسطين بشكل عام يبرز أهم المؤشرات التي تتعلق بالمرأة والرجل من ناحية التوزيع السكاني والتركيب العمري والنوعي للسكان.

واقع المراة الديمغرافي في محافظة الخليل

بالرغم من المساحة الجغرافية الكبيرة التي تحتلها محافظة الخليل بمقارنة مع محافظات الضفة الأخرى، إلا أن المساحة الممنوحة لحرية المرأة في هذه المحافظة قليلة مقارنة مع المساحة الممنوحة للمرأة في بقية المحافظات الأخرى كونها تعاني من سيطرة النظام الذكوري والقيود الحديدية من العادات والتقاليد الأمر الذي أدى إلى صعوبة وصولهاالى المشاركة ومواقع صنع القرار في النواحي الاجتماعية، التعليمية، الصحية، السياسية.
بستهدف التقرير المجتمع في محافظة الخليل حيث تشير النتائج النهائية لعملية العد الفعلية إلى أن عدد السكان فعلا 260 538 فردا أي بنسبة 97.5% من مجموع السكان ويتوزع عدد السكان في المحافظة حسب نوع التجمع بواقع 495،297 مقيمين في المناطق الحضرية أي بنسبة 85.3% و 842 ،64 في المناطق الريفية بنسبة 12% من مجمل السكان في المحافظة و 14،121 فردا مقيمين في المخيمات بنسبة 2.6% من مجمل السكان في المحافظة (التعداد العام للسكان و المساكن و المنشات، 2007).

أولا: التركيب العمري والنوعي

بلغ مجموع عدد سكان محافظة الخليل عام 2007 (552164) عدد الإناث (270594) وعدد الذكور (281570) وعدد السكان المقدر منتصف العام 2008 في الأراضي الفلسطينية 3825512 نسمة ، 19،4% من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية يسكنون جنوب الضفة الغربية منهم 14،7% في محافظة الخليل وان عدد التجمعات في الأراضي الفلسطينية 557 تجمعاً منهم 45 تجمعا سكانياً في محافظة الخليل، و نسبة النساء إلى الرجال عام 1995 النساء في المجتمع الفلسطيني تعمر أكثر من الرجال، إلا أن نسبتهن أقل من نسبة الرجال 96 امرأة لكل 100 رجل في الضفة الغربية وفي قطاع غزة 97 وتتفاوت هذه النسبة بين لواء وآخر في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن أعلى النسب في لواء القدس 99.5 النساء والرجل 100 وأقلها في لواء الخليل حيث يبلغ نسبة النساء 91.5 إلى نسبة 92 للرجال وحسب وجهة نظر جهاز الإحصاء يمكن إرجاع السبب في وجود هذه الاختلافات بين الجنسين، كتوقع البقاء على قيد الحياة ونسب المهاجرين ومعدلات الوفيات.
وبشكل عام فإن نسبة لكل 100 رجل في المجتمع الفلسطيني كما عليه في معظم الدول النامية حيث تقل هذه النسبة في هذه الدول عن 95 في حين أن هذه تزيد عن 105إمرأة لكل 100رجل في معظم الدول المتقدمة حيث تعمر النساء أكثر في هذه الدول.
أما في عام 1997 فإن نسبة النساء لكل 100 رجل أخذه في الارتفاع التدريجي حيث أشارت النتائج الأولية للتعداد العام للمساكن والمنشات في عام 1997 بأن نسبة النساء لكل 100 رجل حسب المحافظة في الخليل 95،2 إلى 95،5 للرجال.

ثانيا: الخصوبة

أما بالنسبة للخصوبة أشارت نتائج جهاز الإحصاء لعام 1995 أن نسبة الخصوبة 40% في لواء القدس و49% في لواء الخليل في حين تصل إلى 51% في شمال قطاع غزة, بمقارنة بباقي ألوية الضفة وكذلك فإن هذه النسبة في المجتمع الفلسطيني أعلى مما هو عليه في الدول النامية بشكل عام. وبصورة تفصيلية أكثر بلغ معدل الخصوبة في الأراضي الفلسطينية عام 2007:

4.6 مولودا لكل امرأة في الأراضي الفلسطينية و 4.2 مولودا في جنوب الضفة الغربية و4.8 مولودا في محافظة الخليل.

وبذلك يكون متوسط حجم الأسرة الفلسطينية عام 2007 5.8 فردا في الأراضي الفلسطينية و5.5 فردا في الضفة الغربية و 6.1 فردا في محافظة الخليل (الإحصاء المركزية الفلسطينية, 1997،2007

تظهر هذه النسب أن خصوصية محافظة الخليل من حيث زيادة الخصوبة في هذه المحافظة، إذ تحتل هذه المحافظة أعلى نسب الخصوبة في الضفة الغربية، وهذا يدلل على بعض قضايا النوع الاجتماعي المتعلقة بالإنجاب في هذه المحافظة، وهذا يؤشر على أن درجات الوعي المجتمعي في محافظة الخليل في قضايا تنظيم النسل تكاد تكون هي الأسوأ من بين محافظات الوطن مما يعني أن هناك ضرورة بتثقيف المرأة والمجتمع في محافظة الخليل حول هذه القضية.

ثالثاً: العمر عند الزواج الأول

إن العمر الوسيط عند الزواج الأول لدى النساء أصغر من الرجال، حيث يبلغ العمر الوسيط للنساء في الضفة الغربية وقطاع غزة 18 سنة وللذكور 23 سنة في حين العمر الوسيط لزواج الذكور في الضفة الغربية أعلى مما هو عليه في قطاع غزة أما في مختلف ألوية الضفة نجد في محافظة الخليل 18 للنساء و 22 للرجال وبمقارنة وضع المحافظة مع بقية محافظات الضفة نجد أن العمر الوسيط للزواج للنساء مساوي لنفس العمر في بقية مدن الضفة ما عدا طولكرم وجنين حيث يبلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول 19.5 أما الرجال فنجد أن العمر الوسيط للزواج الأول في المحافظة 22 وهو أقل عمر بمقارنة مع عمر الوسيط للزواج عند الرجال حيث يبلغ في مدن الضفة 24,0، جنين، طولكرم وقلقيلية، نابلس، رام الله، القدس, أما معدل الزواج العام فقد أشارت نتائج جهاز الإحصاء الفلسطيني أن معدل الزواج الخام عام 2008 في الأراضي الفلسطينية 8.8 حالة زواج لكل 1000 من السكان في حين سجلت محافظة الخليل 8.8 حالة زواج لكل 1000 من السكان (جهاز الإحصاء، 1998)

إن ذلك يعني أن العمر الوسيط لدى الإناث في الخليل مساوي لمحافظات الضفة ولكن العمر الوسيط الأقل لدى الذكور يؤشر على أن المجتمع في محافظة الخليل لا زال ضمن منظومة عشائرية قبلية تعتمد على الزواج المبكر للشباب في هذه المحافظة، وهذا يؤثر على ما يطرأ من مشكلات أسرية في غياب درجات النضج لدى الذكور الذين يتزوجون في وقت مبكر.

DRAFT

التحليل من وجهة نظر النوع الاجتماعي

إن نسبة امرأة لكل رجل يعود إلى توفر الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية والقانونية والتي بدورها ادت الى رفع مستوى الوعي للمراة في محافظة الخليل من قبل المنظمات الأهلية حيث لها الدور الكبير في جعل المراة ترفع من مستوى اهتمامها لنفسها و تطالب في حقوقها،أما تراجع معدل ارتفاع الخصوبة العالي عن السنوات السابقة فإنه يعود إلى انتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة واهتمام المرأة بالتعليم والعمل ، حيث نظرا للظروف السياسية والاقتصادية وما فرضة الجدار من تحديات ، عملت وزارة الصحة وجمعية تنظيم الاسرةعلى توسيع خدماتهم ومناطق انتشارهم وايضا تبني استراتيجية الوصول الى النساء من خلال العيادات التى اوجدتها في القرى المختلفة ادى ذلك الى وصول النساء من المناطق المهمشة الى تلك العيادات والاستفادة من الخدمات ، و على الرغم من ذلك تحتل الخليل اعلى النسب من بين محافظات الضفة الغربية أما فيما يتعلق الى اختلاف النسب عند الزواج الأول يعود الى طبيعة المجتمع وخاصة في المحافظة حيث بعتبر تجاوز سن الزواج عن عمر ال22 يفقد الفتاه من فرص خيارات جيدة للزواج وهذا ليس على مستوى المدينة فقط وانما ايضا في القرى المختلفة، مثل دير سامت جنوب دورا ويطا، حيث ان الفتيات في تلك القرى تواجه تحديات صعبة فاذا تجاوزت السن المقبول اجتماعيا للزواج فانه يعتبر قد فقدت فرصتها من الزواج من شاب اعزب وبالتالي تنتظر انسان مر بتجربة سابقة او شخص كبير السن.

أما بالنسبة لصغر العمر الوسيط للزواج الأول عند الرجال ألا وهو 22 يعود السبب في ذلك إلى طبيعة الحياة التجارية والاقتصادية التي تسيطر على ثقافة محافظة الخليل ، إن نمط التنشئة الاجتماعية التي يتربى عليها الفتى والفتاة منذ الصغر وخاصة الفتى هو اخراجة من الحيز الخاص الى الحيز العام الا وهو مجال السوق ، وهذا يتيح للشاب فرصة توفير مال منذ الصغر وتعلم الصناعة والتجارة ، ناهيك عن وجود نمط عام وخاصية موجودة في المدينة من حيث مساعدة الشاب عندما يتزوج، اما الفتاة يتم تهيئتها وتربيتها على اساس ثقافة الزواج ، وبالتالي خوف اهلها عليها من تجاوز سن الزواج حسب النظام الحديدي المفروض من قبل ثقافة هذا المجتمع تدفع بالفتاة الى تلبية رغبات اهلها وتفضيل الزواج على التعليم الجامعي والعمل، نظرا لابقاء السيطرة عليها والسماح لها بان تتحرك ضمن المجال الخاص وليس المجال العام.

<u>الوضع الاجتماعي للنساء في محافظة الخليل</u>

في هذا الجزء من التقرير سوف يتم تناول وضع المرأة في المحافظة بشكل عام، والعنف بأنواعه (الاجتماعي، والنفسي، والجسدي، والجنسي) الموجه ضد النساء، والمؤسسات التي تقدم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للمرأة المعنفة. وما الاستراتيجيات الظاهرة والخفية التي تستخدمها المرأة في محافظة الخليل في مواجهتها للعنف.

فعلى مستوى الوضع الاجتماعي، تعاني المنظمات الأهلية والدولية والأطر النسوية بشكل عام من تدني نسبة مشاركة النساء في المدينة عنها في القرى، حيث أن ما تطرحه المؤسسات من برامج اجتماعية ونفسية وتعليمية وثقافية، تستفيد منها المرأة في القرى بصورة أكثر من المرأة في المدينة، وهذا يعزى حسب وجهة

نظر الباحثة إلى وجود التجارة والصناعة في المدينة كنظام، فالرجل ضمن هذا النظام يملك المال وبذلك يعمل على توفير مطالب زوجته والأسرة بشكل عام وبالتالي يكون تأثير ذلك على المرأة سلبي الأمر الذي يدفعه الطلب منها البقاء في المنزل والعمل كربة منزل ويحصر فكرها واهتماماتها وأدوارها ضمن المنزل وإطار عائلته، بالمقابل نجد نساء القرية أكثر فاعلية وتستفيد من جميع الجوانب، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن ما يحدث في مدينة الخليل شيء لافت للنظر، إذ يوجد سيطرة ذكورية في المدينة من قبل الذكور على النساء، وهذا يظهر في الحرية الشخصية لها والتدخل في خصوصياتها، خاصة في الجامعات المختلفة في محافظة الخليل، كما أنه لا يتم منحها الشخصية المستقلة ومنحها الثقة الكاملة واحترامها واحترام حقوقها في التعليم والعمل والعدالة في جميع الحقوق وإعطائها فرصة من الخروج من دائرة الدور التقليدي المرسوم لها والسماح لها بالمشاركة في البرامج النسوية وقضايا النوع الاجتماعي بالرغم من أن الرجال في المدينة من أكثر الرجال الذين يسافرون إلى بلاد مختلفة بحكم التجارة والصناعة إلى أنه يبقى فكرة محدودا باتجاه المرأة ونظرته لدورها، وهذا ما أكدته ناشطة في العمل النسوي الاجتماعي" إن طبيعة النمط العام والثقافة الموجودة تحد من تحرك المرأة وتبقيها ضمن النمط والصورة التقليدية لها كما أنه أشارت إلى أن نسبة المنتفعات اللواتي يتوجهن إلى المركز غالبيتهن من نساء القرية. (الجعبة، 2009)

مفهوم العنف ضد المرأة

إن الضغوط الاجتماعية والثقافية في أي مجتمع معظمها تصيب المرأة، بالرغم من مركزها الهام في تكوين الأسرة ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية، ومن أشد هذه الضغوط ممارسة العنف داخل الأسرة الذي غالبا ما يكون موجها ضدها.

حيث يجري العنف المسلط على النساء في إطار علاقات أسرية عاطفية ويمارس من قبل الزوج وغيرة، الأمر الذي يجعل الكثير من الاعتداءات و الممارسات اللا إنسانية التي تعترض المرأة غير معترف بها، وعلى الرغم من هذه الخروق التي تتعرض لها، إلا أن المرأة تظهر بصورة أو بأخرى أشكال مختلفة واستراتيجيات حتى تقاوم هذا العنف الممارس ضدها.

حيث يتخذ العنف ضد النساء بشكل عام أشكال مختلفة، كالعنف (الجسدي، والجنسي، والنفسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والقانوني) ويمارس ضد الفتيات غير المتزوجات أيضاً، والنساء بشكل عام على اختلاف الطبقات والأعراق والمستويات الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذه التقرير يتم التركيز على أشكال محددة من العنف منها (الاجتماعي، والجسدي، والنفسي والاقتصادي).

عبرت سيدة معنفة بأنها:-

(إنني أواجه العنف الجسدي والنفسي وقد عانيت بشدة من ضعف شخصية زوجي أمام آهلة ،حقيقة انأ اكره كل الرجال فهم يدمرون الشخصية)

الأمر الذي يدفعنا إلى البحث عن الوسائل والطرق لمواجهة تلك الأشكال من العنف، فعلى ضوء المراجعة المنظمة للأدبيات وجد أن الكثير من الدراسات على المستوى الدولي والعربي والفلسطيني ركزت على الأسباب الجذرية وأبعاد العنف، وفي دراسات أخرى ركزت على الآثار النفسية والاجتماعية التي تحصل

للنساء من جراء العنف ولكن في هذا التقرير سوف يتم تناول جانب لم تتناوله أو ركزت عليه الدراسات السابقة، ألا وهو كيفية مواجهة العنف من قبل النساء المعنفات.

وبناء على يتضمن هذا التقرير تحليل ماهية الطرق والأساليب المختلفة التي تستخدمها النساء في مواجهتها للعنف، فمن خلال عرض التوجهات النظرية التي تربط بين العنف ضد المرأة واستراتيجيات المواجهة، يقسم هذا الجزء من التقرير إلى قسمين، الأول ويركز على المحاور التالية:
1)**الشكل الخفي كإحدى استراتيجيات المواجهة** مثل التعاون واللجوء إلى الإقراض والتوفير بالسر وغيرة من طرق للمواجهة.
2) **الشكل الظاهر كإحدى استراتيجيات المواجهة** مثل التفاوض المعلن والمقاومة الجسدية واللجوء إلى الأهل والأقارب أو المستشارين لمواجهة العنف.
الجزء الثاني: يناول الجانب التحليلي من حيث نتائج المقابلات الميدانية وعلاقتها مع نتائج الدراسات الدولية والعربية والفلسطينية.
يمكن تحديد ثلاثة أنواع أو مفاهيم أساسية للعنف ولكن قبل ذكرها لابد من توضيح المفهوم الشامل للعنف ضد المرأة وهو:

العنف ضد المرأة:

يعرف العنف حسب الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي وقعته الأمم المتحدة سنة 1993 بأنه (أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. (الإعلان العالمي، 1999)

أما الأنواع الثلاثة من العنف الموجة ضد المرأة بشكل عام والمرأة الفلسطينية على الوجه الخاص فهي:
العنف الاجتماعي: يتمثل في فرض الحصار الاجتماعي على المرأة والحد من انخراطها في المجتمع وعدم السماح لها باتخاذ القرارات، وعدم الاستماع إليها أمام الآخرين..الخ. والمشاركة والعمل في الأنشطة الثقافية الأخرى مما يشعرها بعدم تقديرها لذاتها.(الحكواتي، 2004)
العنف الجسدي: يعبر عنة بالمهاجمة الجسدية من الشخص العنيف تجاه أي شخص آخر ويتضمن هذا الشكل من العنف باللكمات والصفعات الخفيفة، أو شد الشعر، أو لوي الذراع، أو القرص أو العض، أو محاولة الخنق، أو الضرب أو الحرق بأدوات حادة أو غير حادة مثل كرسي قنينة، حذاء، سكين، جنزير، حبل، مما يسبب أضرارا جسدية، أحيانا تكون بالغة تؤدي هذه الأشكال من العنف إلى جروح، أو كسور في مختلف أنحاء الجسم أو فقدان الوعي، أو فقدان إحدى الحواس أو النزيف الداخلي أو الصلع، وفي بعض الحالات قد يؤدي العنف إلى وفاة الضحية(The nasw domestic violence committee, 1991).
العنف النفسي: يأخذ أسلوب تخويف المرأة عن طريق النظرات، أو القيام بتصرفات وحركات معينة كالصراخ، أو تخريب ممتلكاتها وأثاث المنزل، كما يتضمن الإساءة العاطفية وجعلها تشعر بعدم الرضا والاستياء من نفسها ووصفها ومناداتها بألقاب سيئة وإهانتها وإشعارها أنها مذنبة، وعدم احترام مشاعرها عندما تكون متضايقة، وتجاهل وجودها وإلقاء اللوم عليها، واستغلال الأطفال للضغط عليها لتلبية رغباته، وتهديد زوجته بحرمانه من أطفالها.(جمعية تنظيم الأسرة، 2006).

العنف الجنسي: هو أن يقوم الرجال للسيطرة على النساء من خلال فرض ممارسة الجنس معهن، وبأشكال مختلفة ورغم إرادتهن وباستخدام القوة وقد يأخذ أيضا إجبارها على مشاهدة الأفلام الزرقاء والعمل في مجال الزنا كما يشمل الاعتداء الجنسي الذي تتعرض له المرأة بأشكاله المختلفة التحرش الجنسي والاغتصاب وسفاح القربى.(نفس المصدر السابق).

العنف الاقتصادي: هو منع المرأة من العمل، أو إجبارها على العمل، وإجبارها على ترك العمل، والسيطرة على أملاكها وحقها بالإرث، والسيطرة على نقودها، التي تتصرف بمشيئتها، وإخفاء نقود عنها، وعدم مشاركتها بإعمال ومشاريع الأسرة. (المصري، 2000).

ففي دراسة ميدانية حول أشكال العنف الممارس ضد المرأة في فلسطين رتب (الجندي، 2005) أشكال العنف الممارس ضد النساء، وفقاً لدرجة وقوعه على النساء في فلسطين، والجدول التالي يصف ترتيب هذه الأشكال حسب أهميتها:

جدول رقم (1)

الجدول التالي يبين النسب المئوية لكل شكل من أشكال العنف الممارس ضد المرأة في فلسطين (الجندي2005)

أشكال اضطهاد المرأة	النسبة المئوية
الضرب الجسدي	0.76
الإساءة الكلامية	0.66
عدم الحصول على حقها في التعليم	0.60
عدم الحصول على حقها في الرعاية الصحية	0.57
عدم الحصول على حقوقها المالية (كالميراث مثلاً)	0.57
التبعية للزوج	0.40
الطلاق التعسفي	0.30

دلت النتائج على أن الضرب الجسدي قد احتل المرتبة الأولى، وجاءت الإساءة الكلامية في المرتبة الثانية، فيما احتلت قضية التبعية للزوج والطلاق التعسفي المرتبين الأخيرتين كما يراها المستجيبون المشمولون في تلك الدراسة.

أمّا الغنيمي (2006) فقد عُنيت بدراسة أسباب الطّلاق في فلسطين، إذ أخذت مجموعات بؤريّة من النّساء المطلّقات، وتمّ تحليل الاستجابات المتعلقة بأسباب الطّلاق، وخلصت الدّراسة إلى أنّ الطّلاق يأتي مصاحباً للتدهور الكائن في المجتمع الفلسطيني على جميع الأصعدة، إذ ينعكس الواقع المتردي على الأسرة، وبالتّالي زيادة المشكلات الأسريّة وانهيار الأسرة.

وقد أظهرت نتائج الدّراسة إلى أنّ للعادات الاجتماعيّة السّائدة دور في وقوع الطّلاق، إذ أنّ كثيراً من حالات الطّلاق ارتبطت بفرض الزّوج أو الزّوجة من قبل الأسرة، كما وأظهرت الدّراسة دور الزّواج المبكّر على الطّلاق، وسوء الوضع الاقتصادي، وعدم قدرة الأزواج على التكيّف نتيجة ثقافة الفصل بين الجنسين، وتأثير التّدخل العائلي في حياة الأزواج، وعدم الاستقلال في السّكن.

المؤسسات التي تقدم خدمات إرشادية و الدعم النفسي والاجتماعي للمرأة في محافظة الخليل

في هذا الجزء من التقرير اود ان اشير ان هناك العديد من المؤسسات التي تقدم خدمات تفسية واجتكماعية للمراة ولكن القليل منها الذي يعمل بصورة مهنية وبتوجه وخطة استراتيجية واضحة نعرف من خلالها الى اين سوف نصل مع النساء، ان المؤسسات المهنية في المدينة والتي لها انتشارها في كل المحافظة هي الاتي ذكرها:

أولا: (((مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي)))

أسس مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عام 1991م ومنذ ذلك العام وحتى الآن يقدم المركز العون والمساندة والإرشاد للنساء خاصة للنساء المعنفات عبر مجموعة البرامج العلاجية والوقائية ومن خلال أربعة مكاتب هي: المكتب الرئيسي القدس- ومكاتب فرعية في رام الله والخليل والبلدة القديمة في القدس.

رؤية المؤسسة:

- تمكن النساء الفلسطينيات من ممارسة حقهن في تقرير مصيرهن في بيئة اجتماعية وقانونية ومؤسساتية في إطار دولة فلسطينية ذات سيادة ، تسترشد بمبدأ سيادة القانون.
- ولا تميز ضد النساء الفلسطينيات ولا تعيق تقدمهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ويسعى المركز لتحقيق هذه الرؤية من خلال:

- تقديم المساعدة والإرشاد للنساء المعنفات عبر الإرشاد الفردي والجماعي والتوعية المجتمعية.
- المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات المؤسساتية المساندة للمرأة وحقوقها.
- تطوير اتجاهات وموارد محلية, ثقافية وأخلاقية في سبيل القضاء على الاتجاهات والممارسات السلبية ضد المرأة.
- المساهمة في بناء قدرات المؤسسات الرسمية والأهلية التي تقوم بدور مؤثر في قضايا المرأة.
- رصد تأثيرات النزاع العسكري على مكانة المرأة بما في ذلك فضح الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- بناء القدرات الذاتية للمركز وتطوير أدائه وضمان استمراريته.

ثانياً: (((جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية)))

نبذة عن المؤسسة

جمعية غير ربحية مستقلة تأسست في القدس عام 1963، وتقوم جمعية تنظيم وحماية الأسرة بتقديم خدمات عديدة متخصصة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وتوفر التدريب للقيادات الشابة والهيئات العاملة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية إضافة إلى تقديم خدمات طبية ومخبريه مميزة في مجالات صحة المرأة وخدمات الإرشاد والتوعية والدفاع عن حقوق المرأة وإجراء البحوث الإمبيريقية وتنظيم حمالات إعلامية ضاغطة للتأثير في السياسات الوطنية.

الهدف العام للمؤسسة

- رفع مستوى معيشة الشعب الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات الصحية والإرشادية المتكاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وتطوير المهارات الحياتية لكل الشباب والشابات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والاعتراف بحقوقهم وتوفير ثقافة جنسية للنساء وحياة خالية من العنف والتمييز.وإقناع المعنيين بالأمر والعمل على الدفاع عن حقوق الصحة الجنسية والإنجابية وتعزيز الشراكة مع المنظمات الأخرى.

ثالثاً: (((المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات)))

المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات هو مؤسسة غير حكومية لا تهدف للربح نشا وتطور في الخليل سنة 1997من خلال سلسلة من الأنشطة التي نفذتها المؤسسة ومن خلال هذه الأنشطة تطوعت مجموعة من الشباب الفلسطيني لتطوير نموذج فلسطيني عربي لهذه الأفكار وتطبيقها بشكل دورات وبرامج تدريبية متنوعة في المجتمع الفلسطيني.

الأهداف الخاصة بالمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات:

1. تنظيم مناهج تعليمية في موضوع حل النزاعات لطلبة المدارس والجامعات.
2. تنظيم برامج تدريبية مجتمعية لطلبة المدارس والجامعات وفئات من قطاعات مختلفة من المجتمع، لإكسابهم مهارات التعامل الإيجابي مع الصراع.
3. توفير خدمة حل النزاعات بالطرق البديلة، الإرشاد الفردي والجماعي، والخدمة الأسرية من خلال الهاتف المجاني، وفي مقرات ومكاتب المركز المنتشرة.
4. العمل على تحليل وتصميم نشاطات حول مفاهيم وحقوق الإنسان في المناهج المدرسية الفلسطينية.
5. تنظيم برامج تدريب مجتمعية للعاملين في الحقل الاجتماعي في المؤسسات الحكومية والأهلية لإكسابهم مهارات حل الصراع، وتكييف هذه الخبرات والمهارات بما يلائم خبراتهم المنبثقة من الثقافة العربية والتقاليد الفلسطينية.
6. العمل مع وسائل الإعلام الفلسطينية المختلفة لتقديم نماذج ناجحة من خلال عرض نشاطات وفعاليات تمثل النموذج الناجح في سبيل تعزيز مفاهيم علم حل الصراعات، الديمقراطية وحقوق الإنسان.
7. تنظيم برامج ميدانية لزيادة مشاركة المواطنين في صناعة القرارات المتعلقة بتحسين حياتهم اليومية.
8. تنظيم برامج تدريبية مجتمعية للعاملين في الحقل الاجتماعي من لجان إصلاح ومخاتير لإكسابهم مفاهيم حل الصراع.

تأثير خدمات المؤسسات السابقة على النساء ومدى انتفاعهن منها:

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي: وصلت عدد الحالات من النساء اللواتي توجهن إلى المركز (835) في سنة 2000 و(725) في سنة 2001 و(453) في سنة 2002 و(245) في سنة 2003 في حين وصل العدد في سنة 2003 إلى (245) وسنة 2004 إلى (401) و سنة2005 كان العدد(412) أما في سنة 2006 بلغ عدد النساء المستفيدات من المركز كانت موزعة كالتالي:

الجدول التالي يشير إلى عدد النساء المعنفات طبقا لنوع الحالة

جدول رقم (2)

الرقم	عـــــــدد الحالات	نوع الحالة
1	272	حالة جديدة تتابع
2	168	حالة أغلقت ملفاتها
3	231	جلسات استشارية لمرة واحدة
4	69	حالة سابقة عادت للاستفادة من خدمات المركز
5	40	حالة طارئة(حياتهن مهددة)
6	315	قضية قانونية رفعت في المحاكم

وكانت مناطق انتشار المركز حسب ما أشارت له المديرة" (الجعبة ،2009)مبدئياً المركز يقدم خدماته لجميع النساء ومن كافة مناطق المحافظة (مدينة –قرية –مخيم) وكافة المستويات التعليمية (متعلمات –

أميات- مراحل دنيا- وعليا) وكافة الشرائح والطبقات (العاملات- الموظفات – ربات البيوت ---) وكافة الحالات
(فتاة- متزوجة – غير متزوجة – مطلقة – أرملة ---) وكافة الأعمار 18 فما فوق والغالبية العظمى من المترددات على المركز هن من المتزوجات وهناك نسبة من غير المتزوجات والفئة الأكثر تردد هي من سن 19-27 سنة واغلب هذه الحالات تأتي لتلقي الخدمات القانونية وأكثرها النفقة – وحقوق زوجية وخدمات اجتماعية ، المعاناة من الزوج- الأسرة الممتدة- تسلط الأب والأخ والتدخل في حياتهن ولكن استطيع أن أقول أن النسبة الكبرى من المترددات على المركز تأتي من القرية مدينة ومن ثم مخيم ؟
من ملاحظتي --- نظرياً نحاول تقديم الخدمة للمترددات على المركز بأفضل وأحسن ما يمكن نسمع – نتكلم- نحاور- ونتكيف ونتواصل معهن حتى يتم تقديم الخدمة وغالباً ما تكون قانونية تتعلق بـ(نفقة الزوج- حضانة- مشاهدة- حق الطلاق- وحقوق زوجية أخرى) وسنوياً يتردد على المركز ما لا يقل عن مئات من النساء 150-190) مترددة وأحيانا يتم تناول قضيتان لكل حال أو في نفس المشكلة أي حوالي 350 قضية.
أما جمعية تنظيم وحماية الأسرة: بلغ عدد المستفيدات من قسم الإرشاد النفسي والاجتماعي واللواتي يواجهن كافة أشكال العنف النفسي، الاجتماعي والجنسي لعام 2009 (81) حالة توجهت إلى القسم من العيادة و(44) توجهن من الميدان و(20) حالة تم تحويلها إلى المؤسسات المختصة.
مناطق انتشارهن تشمل شمال المحافظة وجنوبها **من** سعير والعديسة والقرى في الخط الجنوبي أما الجنوب يتمثل في دورا ،السموع ، دير سامت، يطا.
المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات: بلغت عدد المستفيدات من المركز لعام 2009 (513) حالة منهن(393) حالة استشارة مختلفة يواجهن العنف الجسدي، الجنسي، النفسي و(120) حالة قانونية
مناطق انتشارهن تتمثل في القرى الجنوبية دورا، وإذنا ويطا، ومحافظة الخليل بشكل عام.

نظام التحويل ما بين المؤسسات المختلفة في المحافظة:

أشارت مرشدة جمعية تنظيم وحماية الأسرة (الواوي،2009)انه يوجد نظام تحويل في المشاكل التي تواجه النساء من الناحية القانونية، حيث لا يوجد في الجمعية خدمة المتابعة في المحاكم القانونية ، وبذلك تعمل المرشدة على تحويلهن إلى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، أما المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات حيث أشارت منسقة مشروع تمكين المراة (جابر، 2009) أنة يتم تحويل حالات اللواتي يواجهن العنف الاقتصادي، حيث اعمل على التنسيق مع المؤسسات الزراعية من اجل العمل على تقديم دورات تدريبية مهنية تهدف إلى تطوير قدراتهن ومعرفتهن وإعطائهن بعد ذلك مشاريع إنتاجية مدرة للدخل حتى تستقل اقتصادياً، وبذلك تلبي احتياجاتها واحتياجات أسرتها بشكل عام."

نتائج المقابلات الجماعية التي أجريت مع النساء المستفيدات من المؤسسات الثلاثة السابقة

عبرن المستفيدات اللواتي قابلنهن في قرية إذنا جنوب غرب محافظة الخليل في تاريخ 2009/12/6 وكان عدد المستفيدات 18 امرأة ما بين متزوجة وعز باء واجبن المستفيدات بناء على سؤال ما مدى تأثير الخدمات الاجتماعية والنفسية والقانونية التي تقدمها المؤسسات السابق ذكرها:
أجمعت المستفيدات أن قرار 1325 لم يسمعن به ولكن استنتجن انه قانون يحمي النساء وبالنسبة لتأثير خدمات المؤسسات عليهن اجمعن على أن هذه المؤسسات نستفيد منها من ناحية التوعية والإرشاد الجماعي والفردي من اجل المساعدة في تخفيف مشاكلنا من النفقة والحضانة والطلاق وحق اختيار شريك الحياة وحق التصرف بالميراث فالمؤسسات يعني

(تنمينا، تطورنا ، بتخلينا نعرف كيف نطالب بحقوقنا وكيف نتعامل مع البشر، أما بالنسبة للعنف فإحنا ما

منروح على المحاكم والشرطة يعني بنفضحش حالنا وبنحاول انحلها بإنا نروح لأهلنا أو بنشكي لأهل زيجانا أو بنادي رجال العشائر

في الميراث اجمعن السيدات على أنهن لا يحصلن على الميراث وإذا تم وحصلن عليه فإنه(يحاربونا أهلنا وبتتغير لهجتهم معنا ، وحتى وأشارت اثنتين من السيدات على انه تم توقيعهن على أوراق تنازل دون علمهن والأخريات اجبن انه (إحنا بنخاف نطالب بحقنا خوف ميقطعونا أهلنا، فبنسكت أحسن الهم والنا)
أما بالنسبة في حقها بالحضانة اجمعن المستفيدات على أن الحضانة من حق الزوجة لكن المجتمع لا يقبل أن يوكل الحضانة للام (احنا أميات وبضل احن عولادنا وشو درينا أهل زيجانا شو بدخل بروسهم عنا لما ياخدوا الولاد عنده) وفي الطلاق عبرن المستفيدات على انه (من حقنا طلب الطلاق لكن بالمقابل نجبر على التنازل عن جميع حقوقنا، وبنصير علكة بتمام الناس).
كما اود ان ان اضيف الى الجزء السابق ذكرة نبذة عن المؤسسات الفاعلة في المحافظة ومنها جمعية نهضة بنت الريف في دورا ، حيث يوجد في دورا كثير من المؤسسات و لكن تفتقر الى المهنية والبعد عن الاهداف وليست فاعلة بالشكل المطلوب ،في دورا تحديدا جمعية نهضة بنت من اكبر الجمعيات الموجودة في المنطقة الجنوبية والتي لها اثر كبير على النساءعملت على تلبية الحاجات العملية والاستراتيجية للنساء و يوجد في الجمعية برامج الدعم النفسي والاجتماعي والعمل مع المعنفات ،كما يوجد نظام تحويل من قبل مؤسسة قرية الاطفال المتواجدة في الجمعية اماكن انتشارها جميع قرى جنوب محافظة الخليل و اي مؤسسة تحاول ان تقدم مشاريع تدخل من خلال تلك الجمعية بالاضافة مؤسسة مجلس الخدمات المشترك وهي مؤسسة فاعلية تعمل على تلبية حاجات النساء و لديها دراسات موثقة حول وضع النساء.
و اليكم نبذة تعريفية عن الجمعية،كونهامن الجمعيات التي لها تاريخ وجزور طويلة في دورا وهي قائمة وفاعلة حتى الان مع العلم انة يوجد العديد من المؤسسات النسوية في دورا مثل نادي نسوي دورا والجمعية التعاونية للتصنيع الغذائي الا انها لاتعمل وفقا للاهداف التي قامت من اجلها.
جمعية نهضة بنت الريف الخيرية جمعية نسويه إنسانية تطوعية خيرية تأسست عام 1961م في قرية دورا، وهدفها الأساسي هو الأسرة الفلسطينية وتعتني بشكل خاص بالمرأة والطفل، حيث تعمل على تطوير المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً وثقافياً وتعمل على إدماجها في عملية التنمية المجتمعية والتطوير الاقتصادي، ومنذ تأسيس الجمعية وهي تعمل على تطوير المرأة من جميع النواحي من خلال المشاريع المختلفة مثل مشروع صحة المرأة ومشغل الخياطة وحضانة الأطفال ورياض الأطفال ودورات التوعية الصحية والثقافية والاجتماعية وقد استطاعت هذه الجمعية تقديم خدمات كبيرة لمنطقة دورا والتجمعات السكنية المجاورة لها وعددها 45 قرية وعدد سكانها 65000 نسمة، وتديرها هيئة إدارية نسويه تطوعية مكونة من سبعة نساء يتم انتخابهن مباشرة من قبل الهيئة العامة والبالغ عددها 600 إمراة اما أنشطة الجمعية:

1- النشاط الصحي
أ- تضم الجمعية عيادة للنساء حيث تهتم بالنساء منذ الولادة حتى الشيخوخة.
ب- عيادة الأطفال وتقديم الخدمة الصحية للأطفال بشكل رمزي.
ت- عيادة الطوارئ وتقديم الخدمة من الساعة الرابعة بعد الظهر حتى السادسة صباحاً.
ث- مختبر طبي يقوم بجميع الفحوصات الطبية وبأجر رمزي.
ج- تنظيم أيام طبية مجانية بواقع يومين طبيين شهرياً.
ح- دورات للإسعاف الأولي.

2- رياض الأطفال

حيث تضم الجمعية روضة نموذجية للأطفال مزودة بأحدث التجهيزات وتسير على نظام حديث هو نظام الزوايا والطفولة المبكرة وتضم 160 طفل وطفلة.

حضانة الأطفال النموذجية،حيث تتكون من بناء مساحته 200م2 ويوزع فيهل الأطفال حسب الأعمار كما تضم غرف لعزل المرضى ومشغل تدريب الخياطة حيث يقوم بتخريج 20 فتاة كل 6 أشهر يساعدهن في الانخراط في سوق العمل لمساعدة أسرهن الفقيرة ،مشغل الخياطة الإنتاجي
وتشتغل فيه 14 سيدة من الأسر الفقيرة ،مساعدات نقدية للعائلات الفقيرة تشمل حوالي 400 سيدة وتوزيع الطرود الغذائية في شهر رمضان لحوالي 400 طرد سنوي وتقديم التموين للعائلات الفقيرة لحوالي 200 أسرة فقيرة حيث يتم تقديم لحوم الأضاحي للعائلات الفقيرة وزيع الحقائب والملابس
المدرسية للطلاب والفقراء بالإضافة إلى القيام بالعديد من الجوانب التثقيفية والمخيمات الصيفية.
من الجمعيات الفاعلة ايضا جمعية تنمية المراة الريفية التابعة للاغاثة الزراعية ، حيث يوجد المكتب الرئيسي في مدينة الخليل وللجمعية اندية نسوية في جميع قرى المحافظة ، جمعية التنمية الزراعية تعتبر من اكبر المؤسسات لتي لها قاعدة كبيرة وامتداد جماهيري ، قدمت من خلال الوصول للنساء عبر الاندية النسويةالعديد من البرامج الاجتماعية والسياسية والزراعية ومن الاندية الفاعلة في القرى بصورة اكثر من المؤسسات مثل يطا والظاهرية و جميع قرى الخط الغربي .

نظرة نقدية لاداء او عمل المؤسسات

1.في بعض القرى في المحافظة و على الرغم من صغر عدد سكانها نجد ان عدد الاندية و المراكز النسوية تجاوز الاربع مؤسسات و هذا مؤشر بان وجود تلك المؤسسات ليس بناء عن حاجة وانما لاعتبارات اخرى عشائرية و حزبية وغيرة .....

2.قامت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية بانشاء مراكز واندية نسوية اعتمدت في عملية التوظيف على اشخاص حديثي التخرج وذوي اختصاصات ليس لها علاقة بالعمل النسائي مثل تخصص الهندسة المعمارية وبرمجة الكمبيوتر على سبيل المثال وليس لديهن/لديهم خبرة نسوية المهم هو ان يدار هذا المركز باقل الامكانيات الممكنة ولكن اذا كانت الاهداف حقيقية من اجل تنمية المراة لابد من توظيف نساء لها دور في العمل النسائي وقائدة وذلك من اجل التاثير على النساء العمل على رفع قدراتهن وشانهن.
3.العديد من المؤسسات تطرح برامج للمراة تعمل على تعزيز الدور التقليدي للنساء مثل تقديم دورات الخياطة و الكوافيرة ولم تتبنى حلى الان برامج تعمل على تحدي الادوار التقليدية للمراة.

الاستراتيجيات الظاهرة والمخفية التي تستخدمها المرأة في مواجهتها للعنف الموجة ضدها

لابد من عرض لأهم النسويات اللواتي تناولن الاستراتيجيات التي تتبناها المرأة في مواجهتها للعنف، مع العلم أنه لا يوجد تعريفات مباشرة حول الطرق والأساليب، و لكن سوف يتم توضيح أهم الاستراتيجيات التي تستخدمها النساء في مواجهتها العنف، كونه يوجد أكثر من كاتبة نسويه تلقي الضوء على استراتيجيات المواجهة، ومن الكاتبات النسويات اللواتي تحدثن عن الموضوع هي (نائلة كبير) وغيرها حيث أشرن في الأدبيات المختلفة إلى الاستراتيجيات التي تستخدمها المرأة في إطار الأسرة، وكان تعريفهن وتحليلهن الأقرب لمواجهة أشكال العنف الاقتصادية و الجسدية و الاجتماعية، الذي يمارس ضد النساء.

أشارت (نائلة كبير) إلى قدرة النساء على اللجوء إلى استراتيجيات مخفية مثل الإقراض والتوفير والاستقراض بالسر، وكذلك يتفاوضن بطرق غير ظاهرة ومباشرة على المعاني الإيديولوجية لحاجات الأمومة وبهذا يقاومن سلطة الرجال.

بالإضافة إلى (امارتيا سن) حيث فحص ممارسة النساء لتأمين أفضل نتيجة لهن من خلال التفاوض، فاشارت الى العلاقة بين استجابة محصلة التفاوض للرفاهية ووضع الانهيار Breakdown well- being response وقالت عندما يواجة شخص "التهديد" أي أن أحد يقوم بتهديد الطرف الثاني بإيذائها في حالة فشل التعاون سبقود ذلك الى وضع الانهيار خاصة المراة ، اما الرفاهية فان تأثير رؤية الشخصية لمصالحها يؤثر على محصلة التفاوض، وعندما يكون هناك مساهمة من قبل أحد الأشخاص أكبر من مساهمة الآخر في الثراء الكلي سيكون الحل في صالح هذا الشخص أكثر من غيره.
(سن، 1983).
وفي توضيح آخر حول استراتيجيات التعامل مع العنف، صنفت تحت "أولا ترك المعتدي" وذلك من خلال اتخاذ القرار في أن تنطلق، أو تعود إلى منزل ذويها وأحيانا هجرة أطفالها وتركهم مع الزوج، و الاحتمال الثاني، تتحمل العنف والصبر عليه، حيث تختار النساء تحمل العنف حتى و لو ارتكبت الخطأ، فإنها يجب أن تبقى في المنزل وتنتظر الزوج وتفعل ما يطلبه أيا كان، فهم يضربوننا لأننا أخطانا ويجب أن نطيع، وإذا أحبت المرأة زوجها، حتى إذا كان يعتدي عليها أو يسيء معاملتها، فلا بد لها أن تصبر على العنف وتتحمله، ويجب أن تكون النساء قويات لأنهن بالفعل تزوجن ولا يمكنهن العودة إلى منازل أهلهن، والاحتمال الثالث هو الدفاع عن النفس أو مقاومة العنف بدون ترك الرجل ويؤخذ أشكال متعددة منها الجري و الاختباء من المعتدي، إلى المقاومة الجسدية، والتدخل القضائي، أو طلب المساندة من الأبوين أو الأقارب الآخرين، أو تعود إلى منزل أهلها وتخبر أمها عن سبب عودتها، وأحيانا تساعدها الأم أو الأسرة حيث أنهم يتحدثون إلى الرجل، وأحيانا يقسم بأنة لن يعود إلى مثل ذلك مرة أخرى (هالبرين و جلانتس، 2002).
أما على المستوى الدولي أشارت دراسة إلى الاستراتيجيات التي تستخدمها النساء في اليابان وأمريكا، وتبين أن النساء في اليابان تستخدم استراتيجيات نشيطة في مواجهة العنف، منها ما يستهدف الوالدين لمناقشتهم وأخذ مقترحاتهم، ويطلبن المساعدة لمواجهة العنف الموجة ضدهن، بالإضافة إلى اللجوء في حالة عدم فاعلية الوالدين، إلى مستشار وطلب المعلومات لمساعدتهن بشكل عام، وأيضا الاتصال بالشرطة، حتى لو أن ثقافة المجتمع لا تشجع ذلك، والتوجه إلى الإرشاد، والاستشارة المهنية، والاشتراك في المجموعات الداعمة من النساء المعنفات، اللواتي يتقاسمن التجربة.

أما النساء في أمريكا فنجد أنها تلجأ إلى استراتيجيات مختلفة في مواجهتها للعنف منها اللجوء إلى نظام العدالة الجنائي، حيث تتوجه النساء المعنفات له عندما تواجه أحداث معينة من العنف، والاتصال بالخط الدافئ، والتوجه إلى بيت الأمان (yoshihama, 2002).

أما على المستوى العربي الذي لا يختلف كثيرا عن الواقع العالمي:
ورد في دراسة عامة تناولت وضع النساء المعنفات في الأسر العربية، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن النساء تبتدع مجموعة من الاستراتيجيات المختلفة لمواجهة العنف، منها أن 77% من النساء تلجأ إلى أصول العائلة والأسرة الممتدة لوقف العنف، حيث يتم العمل معها للبقاء في الأسرة كوحدة متماسكة والحفاظ على سمعة العائلة، بالإضافة إلى أن 84% من النساء العربيات لا يوصين بالخضوع السلبي للزوج العنيف، و

15% أشرن إلى أنهن يتوجهن إلى الخدمات الاجتماعية، أو القرار للذهاب إلى الشرطة في حالة الأحداث الصعبة، و6%من النساء تطلب الطلاق (Haj-yahia, 2000).
وعلى المستوى الفلسطيني الذي لا يختلف كثيرا عن واقع النساء في العالم الأجنبي والعربي، إلا بخصوصيته نظراً لوجود الاحتلال حيث لا يزال يعاني من وجود الاحتلال الإسرائيلي كإحدى العوائق الأساسية التي تحول دون أي معالجة للأمور.

وفي دراسة يحيى الحاج (2003) التي عنيت بوجهة نظر العاملين الصحيين من خلال تجربتهم، في كيفية مواجهة العنف الجسدي الذي تتعرض له النساء الفلسطينيات في الأسر الفلسطينية، وكان من أهم نتائج الدراسة هو أن ما بين نسبة 77-86 من المشاركين في البحث وافقوا على أن النساء عليهن أن لا يحتفظن بتلك المشكلة في داخل أنفسهن، وعليهن أن يرفضن هذا الواقع حتى يتجاوزن المشكلة، وفي نسبة أخرى تتراوح ما بين 83-88 من العاملين أيدوا النساء المعنفات جسديا عندما يطلبن المساعدة من قبل أقارب للعائلة مثل (العم، العمة، الأجداد) حتى يعملن على وقف العنف الممارس ضدهن.
وما بين نسبة تتراوح 32-47 وافقوا وأيدوا النساء اللواتي يطلبن المساعدة خارج نطاق العائلة مثل (القيادات السياسية والدينية) أو إلى المؤسسات الفلسطينية التي تقدم خدمات خيرية وإنسانية وتتعامل مع النساء اللواتي يواجهن العنف الجسدي وأشكال أخرى من العنف، حتى يقدموا لهن الدعم وتقوية الشخصية(Haj-yahia, 2003).
تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تتناول وجهة نظر العاملين الصحيين الفلسطينيين في تجربتهن في المستشفيات مع النساء المعنفات ، أما الأمر الملفت في نتائج هذه الدراسة هو أن أعلى نسبة والتي تتراوح ما بين 83-88 من العاملين الصحيين أيدوا حل مشكلة العنف الجسدي داخل إطار العائلة، ومن ثم قلت النسب التي تؤيد طريقة أن يلجأن النساء إلى خارج إطار العائلة وهذا مؤشر للعمل على إبقاء سيطرة النظام الأبوي داخل الأسر الفلسطينية.

نتائج المقابلات الجماعية حسب رأي المستفيدات حول ماهية الطرق و الأساليب التي تخلقها المرأة في محافظة الخليل في كيفية مواجهتها للعنف
عبرت المستفيدات على انه يوجد عدة طرق لمواجهة العنف منها الاسترلتيجيات الظاهرة مثل:-
(اترك البيت ، الدفع بقوة لحماية نفسي، عدم اللجوء للشرطة) اما الاستراتيجيات المخفية (اصمت وعدم الرد، الاستسلام،قراءة القران، الجلوس لوحدي في التفكير).
أما الرجال فقد عبروا بناء على خبرتهم فأجمعوا على أن الاستراتيجيات المخفيةالتي تخلقها النساء في مواجهتها للعنف: (الاستسلام للزوج، الخوف على أبنائها والانفصال عنهم، أما الظاهرة :(نسبة قليلة تتجه إلى القضاء، نسبة قليلة ترد بالضرب،وتخرج النساء من بيتها).

اما الحلول التي اقترحها النساء والرجال في التقليل من ظاهرة العنف
1. العمل مع الرجال في انشطة التوعية و الارشاد و التثقيف
2. تفعيل الدور القانوني فى التقليل من ظاهرة العنف
3. تقوية شخصية المراة
4. توعية المراة من الناحية القانونية
5. عمل حملات كبيرة تتحدث حول ظاهرة العنف

في الخلاصة و على ضوء ما تم عرضة من دراسات ونتائج المقابلات نجد أن ثمة قدر من المعرفة بشان الطرق والأساليب في مواجهة العنف ضد المرأة على ضوء الدراسات المختلفة التي تم عرضها، حيث أننا نجد أن المرأة في الخليل تتبنى الطرق المخفية مثل تبني ثقافة الصمت والخضوع و القنوع والاستسلام وبينما تتبني الطرق والأساليب الظاهرة مثل اللجوء إلى الأهل ورجال العشائر و القليل منهن يتوجهن إلى الشرطة لحل مشكلتهن وأيضا، التوجه إلى المؤسسات الإرشادية من أجل الحصول على الدعم والتوجيه و تشكيل مجموعات نسوية من اجل توفير التفريغ لهن والتضامن مع بعضهن البعض من أجل مقاومة العنف الممارس ضدهن و الاستمرارية .

و تتفق هذه النتيجة مع نتائج مسح العنف لعام 2006/2005 حيث عبرن النساء المعنفات أن أول الطرق المستخدمة لمواجهتها للعنف هي الطلب من الزوج وقف الاعتداء بنسبة 42.9% وثاني هذه الطرق الذهاب إلى بيت الوالد لأسبوع على الأكثر بنسبة 30.4% وثالث طريقة هي إعلام الوالدين عن الأمر بنسبة 26.9% والطريقة الرابعة كانت إعلام الأقارب عن الأمر بنسبة 13.0% وخامس طريقة هي التحدث مع الجيران عن اعتداء الزوج بنسبة 5.3% والطريقة السادسة تتمثل في الاتصال مع مؤسسة نسوية بهدف الاستشارة بنسبة 3.0% أما الطريقة السابعة فكانت التوجه إلى مركز أو مؤسسة نسوية لطلب الاستشارة لنسبة 1.7% وأما الطريقة الثامنة والأخيرة فكانت التوجه إلى الشرطة لتقديم شكوى أو طلب حماية بنسبة 1.4%.(مسح العنف ضد المرأة،2005)

الوضع الصحي للنساء في محافظة الخليل

كفل قرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن والذي يستوجب التزامات دولية على صعيد تعاطي الدول الأعضاء مع القرار بجدية، من اجل إكسابه الآليات الكفيلة بتحقيقه ومطالبة الدول الأعضاء بوضع خطط وطنية ومراقبة تطبيق القرار على صعيد محدداته المحلية عبر بعثاتها المتخصصة والمنتشرة في جميع أرجاء العالم حتى يفّعل القرار.(نزال،2009)

بالاضافة الى ذلك نص القانون الإنسان الدولي الحقوق الصحية للشعوب في حالات النزاعات المسلحة والحروب، فقد نص القانون في اتفاقياته على ضرورة تسهيل الخدمات الصحية وحماية عمل الطواقم الصحية وتسهيل عمل الصليب الأحمر واحترام إشارته الدولية وعدم التعرض للمنشات الصحية.(حقوق الإنسان والبيئة ،1999) ، ولكن الواقع الصحي الذي تعيشة نساء المحافظة يشير الى عكس ذلك ، حيث نجد فجوة بين ماهو نظري من تلك القوانين وبين تطبيقها اي ممارستها على ارض الواقع ،وفي هذا الجزء سوف يتم عرض ظروف النساء الصحية مع الاشارة ان المعلومات المقدمة هي التي تم توثيقها فقط ويجدر الاشارة ان النساء تعاني كثيرا من نقص الخدامات الصحية وايضا نساء البلدة القديمة ،حيث يلعب الاحتلال الاسرائيلي دورا في منعها من الوصول الى تلقي الخدمات الصحية.

واقع الوضع الصحي للنساء في محافظة الخليل

إن الاهتمام بوضع المرأة الصحي وحقها بالتمتع بصحة جيدة ينعكس ايجابيا على المرأة والمجتمع برمته، امرأة تتمتع بصحة جيدة يعني أنها تنشا جيلاً يتمتع بصحة جيدة.

أشار تقرير مديرية الصحة في الخليل إلى أن النساء في المحافظة تعرضن في عام 2009 إلى عدد من وفيات الأمهات بعدد (246) في الربع الأول من العام و(240) في الربع الثاني و(209) في الربع الثالث وبالنسبة لما يتعرضن له النساء من الأمراض النسائية فكان عددهن (125) امرأة وأمراض السكري (1208) امرأة في شهر 2009/9 و(1175) امرأة في2009/10 و(936) امرأة في 2009/11 .

اما بخصوص الصحة الانجابية للنساء فهناك فوائد صحية عديدة تعود على صحة المراة يمكن تحقيقها من جراء استخدام وسائل تنظيم الاسرة عن طريق اعطاء المسافات الكافية من الوقت بين كل حمل واخر ومنع حدوث الحمل في الفترات المبكرة اقل (18 سنة) أو المتاخرة جدا (49 سنة) من الحياة الانجابية للسيدات حيث تكون الاخطار أكبر، فنتائج المسح الفلسطيني لعام 2006 تشير الى ان 47.9% من السيدات في سن الانجاب(15-45) في محافظة الخليل يستخدمن وسيلة تنظيم اسرة، على الرغم من ان 36.542 زوجا لا يستخدمون ذلك، وهذه النسبة هي اقل اذا ما قورنت بالمستوى الوطني (50.2%) والضفة الغربية (54.9%) ولكنها اعلى من النسبة الاجمالية في جنوب الضفة الغربية (37.0%).

إن معنى السابق أن النسب المتدنية للذكور في محافظة الخليل الذين لا يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة يعزز المنظومة القبلية التي ترغب في إنجاب عدد كبير من الأطفال في هذه المحافظة،وفي كثير من المرات يكون ضد رغبة الزوجة، وهذا يؤشر إلى مدى الحاجة إلى التثقيف في مجال تنظيم الأسرة في محافظة الخليل.

جودة الخدمات للمرأة الحامل:

تستند جودت الخدمات الصحية المقدمة للسيدة أثناء الحمل على مجموعة من المكونات ولعل الاهتمام بصحة السيدة الحامل وصحة جنينها من خلال تناول الفيتامينات والمقويات احد المكونات لهذه الخدمة، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة السيدات اللواتي تلقين رعاية صحية أثناء حملهن لدى كادر مؤهل إلا أن هناك 10.4% من السيدات في محافظة الخليل لم يتلقين أي نوع من أنواع الفيتامينات أو الحديد خلال حملهن، وهي أعلى مما علية على المستوى الوطني (8.9%) ومن النسبة جنوب الضفة الغربية (10.0%).

كما وأشارت نتائج المسح (2006) على أن ما نسبته (37.5%) من السيدات الحوامل في محافظة الخليل لم يتلقين أي نوع من أنواع التثقيف الصحي إثناء تلقيهن رعاية صحية خلال حملهن في مراكز تقديم الخدمة وهذه النسبة اعلي بكثير من المستوى الوطني (23.3%) ولكنها متقاربة نسبيا من النسب الإجمالية في الضفة الغربية(31.3%) وجنوبها (33.9%).

تشير النتائج أن (98.5%) من السيدات في محافظة الخليل قد وضعن مواليدهن على أيدي كوادر طبية مؤهلة للمساعدة في الولادة في منشات صحية، كما تشير أن ما يقارب 4 ولادات من بين كل 100 ولادة في محافظة الخليل تمت في المنازل، وهي الأعلى بالمقارنة بالمستوى الوطني(3.4%) والأقل كذلك من النسبة الإجمالية في جنوب الضفة (4,8%).

<u>المؤسسات التي تقدم الخدمات الصحية في محافظة الخليل</u>

أولاً: (((جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية)))

تقدم جمعية تنظيم وحماية الأسرة خدمات متعددة ومهمة للمرأة من خلال الأماكن التي تنتشر في محافظة الخليل منها:

- الخدمات المقدمة في مجال الحقوق الإنجابية
- بالإضافة إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بما فيها تنظيم الأسرة
- والخدمات الطبية من رعاية حوامل ورعاية واضعات، عقم ، قضايا سن الأمان، أمراض منقولة جنسياً، مسح عنق الرحم، والمسح الذاتي والموغرافي لسرطان الثدي، فحوصات مخبريه وإرشاد نفسي واجتماعي
- خدمات وقائية لتجنب الإجهاض وخدمات الطارئة للإجهاض خدمات ما بعد الإجهاض تكمن بالتوعية والمشورة النفسية للمرأة المجهضة

- بالإضافة إلى المتابعة والمراقبة الدائمة والدءوبة.

أماكن انتشارها في المحافظة :

جميع محافظة الخليل والمعدل الشهري للعدد النساء المترددات إلى الجمعية القدامى والجدد يصل إلى 600 امرأة شهرياً.

ثانياً: (((جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني)))

تأسست جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني سنة 1965م وهي جمعية وطنية إنسانية تطوعية همها الأكبر تخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني وتوفير خدمات الإسعاف والإغاثة ورفع مستوى الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية والتأهيلية.

الهدف العام للمؤسسة

- رفع الوعي الصحي وتنمية النساء والرفاه الاجتماعي
- تحسين وتطوير الرعاية الصحية الأولية من ضمنها الصحة الإنجابية وإيصالها إلى جميع أفراد المجتمع بمختلف احتياجاتهم سواء (الحمل – ما بعد الولادة- تنظيم الأسرة – وسن الأمان)

أماكن انتشارها بالمحافظة

الخليل- حلحول - إذنا- بني نعيم- بالإضافة إلى العيادات المتنقلة في عدة أماكن من المحافظة(دورا- يطا- ترقوميا) وتقدم الخدمات الصحية لعدد كبير من النساء من خلال مراكزها المنتشرة وهي :

1- مركز الإسعاف والطوارئ
2- عيادات الطوارئ

مراكز وبرامج التأهيل:

3- مركز الرجاء للتربية الخاصة
4- مركز العلاج الطبيعي
5- دائرة الشباب والمتطوعين
6- رياض الأطفال
7- مركز الصحة النفسية

وتحقيقاً لأهدافها واستمرار لرسالتها أنشأت مستشفى الهلال الأحمر الجديد

ثالثاً: (((مؤسسة لجان العمل الصحي)))

تأسست مؤسسة لجان العمل الصحي في فلسطين في العام 1985 على يد عدد من الكوادر الصحية، كلجان طوعية جماهيرية ، لتقديم الخدمات الصحية لفقراء من أبناء شعبنا، للمواقع المهمشة والبعيدة عن مرافق الخدمات في المدن،و تأخذ على عاتقها تحقيق العديد من الأهداف الصحية والتنموية، كما وتعمل بتطوير قدرات جموع الفقراء والمهمشين والضغط والتشبيك في المجالات الحقوقية وبناء نماذج تنموية صحية ومجتمعية، وتعزيز الحكم الصالح.

- **الهدف العام للمؤسسة**

- الاستجابة للحقوق الصحية (الاحتياجات) للمجتمع الفلسطيني بما يتناسب ورؤية المؤسسة.
- الاستجابة للحقوق التنموية (الاحتياجات) للمجتمع الفلسطيني بما يتناسب ورؤية المؤسسة.
- تعزز الحقوق الاجتماعية الصحية والتنموية للمجتمع الفلسطيني .
- تحقيق الجودة الشاملة في كل مجالات عمل المؤسسة.

برنامج صحة المرأة لجان العمل الصحي

بدء العمل في برنامج صحة المرأة منذ العام 1990 في ثلاثة مواقع، وعلى مدار ثلاثة عشر عاماً تم التوسع بعيادات صحة المرأة لتصبح 14 مركزاً صحياً، إضافة إلى العيادات المتنقلة والتي تعمل في 36 موقعاً لتغطي احتياجات النساء في شمال – جنوب ووسط الضفة .

ويستهدف البرنامج كافة النساء من الفئة العمرية 16-63 سنة ويعمل فيه كادر متخصص ومدرب على أساس من بروتوكول الصحة الإنجابية ، طاقم العمل في البرنامج مكون من 10 طبيبات صحة ويديره مديرة و3 منسقات إداريات.

رسالة البرنامج :

تطوير قدرات المرأة وتعزيز دورها في بناء وتنمية المجتمع الفلسطيني على أساس المساواة والعدل من خلال توفير البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرتكزة على المواثيق الوطنية والدولية وحقوق الإنسان.

أماكن انتشارها

حلحول ولها عيادات متمثلة في مركز الطوارئ بالخليل ومركز صحي سعير بالإضافة إلى العيادات المتنقلة في عدة أماكن من المحافظة (قلقس- زكريا- صافا)

<u>رابعاً: (((اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية)))</u>

تأسست الإغاثة الطبية الفلسطينية عام 1979 من نواة صغيرة من المتطوعين الساعين لتلبية الاحتياجات الصحية المتفاقمة في المناطق المحرومة، إلى أن أصبحت تمثل مؤسسة صحية أهلية رائدة في فلسطين تصل خدماتها إلى ما يزيد عن المليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة .

الهدف العام للمؤسسة

يتمثل في توفير الصحة النوعية للجميع وذلك بالاعتماد على مبادئ الرعاية الصحية الأولية ومشاركة المجتمعات المحلية وتمكينها لتقوم بدور فاعل في حل مشاكلها الصحية والتأثير في السياسات الوطنية نحو تبني سياسات ونظم عمل تكفل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الصحة النوعية للجميع.

أماكن انتشارها بالمحافظة

تقدم الإغاثة الطبية خدماتها الطبية العلاجية من خلال العيادات الثابتة والمتنقلة المتمثلة في:

عيادة الخليل (ديب بدر) والعيادة التخصصية عيادة إذنا ،بالإضافة إلى العيادات المتنقلة كير واوكسفام

<u>خامسا: (((وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)))</u>

في أعقاب الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948، تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 (خامسا) في 8 ديسمبر/كانون أول عام 1949 لغرض تقديم الإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل للاجئين الفلسطينيين. وتعمل على توفير الخدمات الصحية للنساء اللاجئات المقيمات في مخيم الفوار والعروب ودورا وبعض المواقع في مدينة الخليل، فقد بلغ عدد النساء المستفيدات من خدمات الوكالة الصحية (2000) امرأة في مركز الفوار و(3000) في مركز الخليل.

DRAFT

تأثير خدمات المؤسسات الصحية السابق ذكرها على النساء في المحافظة

أشارت نتائج المقابلات الجماعية التي نفذت في جمعية تنظيم الأسرة في مدى انتفاعهن من الخدمات إلى فقد اجمعن النساء على الاستفادة التامة من الجمعية من حيث وجود مختبر للفحوصات التالية الدم الضغط الوزن، فحص الحمل ، ومتابعة الحمل شهرياً ، ووسائل تنظيم الحمل ،حيث يتم معالجة العقم والالتهابات، والكشف المبكر عن الأمراض بالإضافة إلى التوعية الصحية عن طريق المحاضرات، كما المستفيدات على الأسباب التي تدفعهن إلى المجيء إلى العيادة كونها قريبة من منازله ووفرة من الناحية المادية ومن ناحية، ووجود طبيبة لا طبيب للفحص النسائي وتعطي المترددات على الجمعية الحق في العلاج، أما الهلال الأحمر الفلسطيني فقد أشارت النساء أن جمعية الهلال استطاعت أن تنقل النساء من منازلهن إلى المستشفى في حالات الولادة وحالات الحوادث المنزلية التي تتعرض المرأة في المحافظة، في حين تقدم لجان العمل الصحي الخدمات الصحية الشاملة للمرأة في عياداتها الخاصة فعدد الحالات المترددة إلى المركز للاستفادة من الخدمات الشاملة للمركز من النساء ما بين 1800- 2500 امرأة في الشهر فبذلك تصل خدماتها إلى ما نسبته 65% من النساء ، في لجان الإغاثة الطبية تكمن فاعلية هذه العيادات بما تقدمه من خدمات صحية وعلاجية وتوعية للنساء في المحافظة من متابعة للحوامل و ما بعد الولادة وتنظيم الأسرة وعلاج بعض حالات العقم بالإضافة إلى الدورات التدريبية والتثقيف الصحي فقد أفاد التقرير الصادر عن الإغاثة الطبية الفلسطينية- الخليل أن عدد المستفيدات من النساء في برنامج صحة المرأة في عيادات الجمعية في الخليل وإذنا 4937في عام 2007 و4781 في عام 2008 بالإضافة إلى العديد من النساء المستفيدات من البرامج التثقيفية والعلاجية الأخرى التي تقدمها المؤسسة، أما الخدمات التي تقدمها الوكالة للنساء وصلت لجميع النساء اللاجئات في أماكن تواجدهن وقدمت خدمات الإرشاد والتثقيف الصحي والتطعيم ومعالجة الأمراض النسائية العامة وأمراض مخاطر الحمل والولادة.

الوضع التعليمي للنساء في محافظة الخليل

لعبت السياسات التي تبنتها وزارة التعليم الفلسطينية دوراً ايجابياً في مراحل التعليم المدرسي، وخاصة التعليم الأساسي، حيث أكدت خطة وزارة التعليم الخماسية (1999-2003) على مبدأ التعليم حق إنساني واتجهت أهداف الوزارة وسياساتها نحو توفير التعليم لمن هم في سن التعليم الأساسي وزيادة نسبة الالتحاق في المرحلة الثانوية فيما نصت مسودة قانون التعليم على إلزامية التعليم ومجانيته لجميع الطلبة حتى الصف العاشر وأن خلت نصوصه من التأكيد على ضمان عدم التمييز بين الذكور والإناث كما لم تتضمنه إشارة واضحة لتدخلات لهم في تقليص التمييز القائم على أساس التنوع الاجتماعي في مجال التعليم.(أبو عواد، 1999) .

إن المهم في هذا السياق هو كيف يسهم كل من الرجل والمرأة في ديمومة النظام المجحف بحقها ليس فقط في إطار المدرسة وإنما في الإطار المجتمعي بشكل عام ، في فلسطين يوجد النظام غير العادل على مستوى النوع الاجتماعي لارتباطه بالنظام الأبوي السائد في المجتمع والمبني على عاملين أساسين: الجنس والعمر حيث تتعرض النساء والبنات للتمييز على أساس الجنس والعمر. (صفير،2006).

يشير جهاز الإحصاء إلى أن نسبة الملتحقين بالتعليم حسب الجنس لعام 2007 في محافظة الخليل من الإناث 99،286 ومن الذكور 99،463 ، وهذا يدل على أن معدل التحاق الذكور اعلي من الإناث في المحافظة، ويعود ذلك إما لسبب التزويج المبكر، أو الفقر في مناطق معينة في المحافظة والتي تفضل أبقاء الفتيات في المنزل للعمل فيه وتوفير الرعاية لجميع أفراد العائلة.

واقع التعليم للنساء في محافظة الخليل

تربية وتعليم شمال محافظة الخليل

يشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور الملتحقين ببرامج تعليم محو الأمية في تربية وتعليم شمال محافظة الخليل

جدول رقم (1)

2009/2008 عدد المراكز 3	موقع المركز	عدد الإناث	عدد الذكور
	مصعب/الشيوخ	22	-----
	بني نعيم	118	-----
	حلحول	10	10
مجموع		150	10
2010/2009 عدد المراكز 3	العروب	17	-----
	بني نعيم	57	-----
	حلحول	16	14
مجموع		90	14
المجموع الكلي		240	24

تشير البيانات في الجدول السابق إلى أن نسبة الإناث الملتحقات في برامج محو الأمية قد بلغت 90% في حين بلغت نسبة الذكور 10% فقط ، ولا يدلل هذا على الاهتمام بالإناث دون الذكور بقدر ما يعكس حجم ظاهرة الأمية المتفشية بين الإناث بشكل أكبر من الذكور، فالجدول التالي رقم (2) يبين أن نسبة الإناث

الأميات بالمقارنة مع الذكور بلغت 70% فقد أشار جهاز الإحصاء الفلسطيني في كتاب النتائج النهاية للتعداد والسكان 2007 إلى الأوضاع التعليمية في محافظة الخليل والجدول التالي يبين أوضاع التعليم في المحافظة حسب الجنس والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (2)

الحالة التعليمية	ذكور	إناث
أمي	7223	17581
ملم	28191	26311
ابتدائي	51676	43448
إعدادي	53835	51485
ثانوي	26645	25731
دبلوم متوسط	6592	5657
بكالوريوس	11327	9244
دبلوم عالي	250	92
ماجستير	1112	217
دكتوراه	444	27
غير مبين	186	240
المجموع	187481	180033

تشير البيانات في الجدول السابق إلى الفروق الواضحة بين الجنسين في التعليم لصالح فئة الذكور فقد تفوق عدد الإناث في المستويات الدنيا (أمي، ملم، ابتدائي) في حين كانت الفروق في غير ذلك لصالح الذكور.

يشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور في رياض الأطفال في تربية وتعليم شمال محافظة الخليل

DRAFT

جدول رقم (3)

عدد الإناث	عدد الذكور	المجموع	نسبة الإناث
17732	17690	35422	0 ،50059

تشير البيانات المتعلقة بأعداد الإناث في رياض الأطفال إلى أن نسبة الإناث قد بلغت 50% وهذه النتيجة معقولة فالمجتمع الفلسطيني في محافظة الخليل لا يميز بين الأطفال في عملية إدخالهم إلى رياض الأطفال.

ويشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور في المراحل التعليمية المختلفة في المدارس الحكومية والخاصة في تربية وتعليم شمال محافظة الخليل

جدول رقم (4)

المدارس الخاصة				
المرحلة	الجنس	العدد	المجموع	نسبة الإناث
أساسي فقط	إناث	617	1744	0 ،35378
	ذكور	1127		
المدارس الحكومية				
المرحلة	الجنس	العدد	المجموع	نسبة الإناث
أساسي	إناث	12734	28274	0 ،45038
	ذكور	15540		
ثانوي	إناث	3236	5965	0 ،5425
	ذكور	2729		

تظهر البيانات في الجدول السابق المتعلق بأعداد الأطفال في المراحل الدراسية أن هناك فروق في نسب الإناث والذكور الذين يدرسون في المدارس الخاصة إذ بلغت نسبة للإناث 35% فقط ، وربما دلل ذلك على إعطاء الأطفال أهمية في إدراجهم في المدارس الخاصة، وكما هو معلوم فالدراسة في المدارس الخاصة تحتاج من ولي الأمر دفع مبالغ مالية مقابل أن يتعلم الطفل في تلك المدارس، أما في المدارس الحكومية فقد تراوحت النسب بين 45% و 54% ولا يمكن الاستنتاج بان هناك تمييز بين الجنسين في إدراج الأطفال في هذه المدارس ، لأن النسب متقاربة ولأن التعليم العام يندرج فيه جميع الأطفال وغالبيته تعليم إلزامي.

التربية والتعليم جنوب محافظة الخليل

يشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور الملتحقين ببرامج تعليم محو الأمية في تربية وتعليم جنوب محافظة الخليل جدول رقم (6)

عدد الإناث	عدد الذكور	المجموع	نسبة الإناث
285	120	405	0 ،703704

تشير البيانات في الجدول السابق إلى أن نسبة الإناث في برامج محو الأمية في جنوب الخليل قد بلغت 70% وهذه النسبة تمثل واقع الزيادة في الأمية بين الإناث بدرجة أكبر من الذكور.

يشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور في المراحل التعليمية المختلفة في المدارس الحكومية والخاصة في تربية وتعليم جنوب الخليل.

جدول رقم (8)

المدارس الخاصة				
المرحلة	الجنس	العدد	المجموع	نسبة الإناث
أساسي فقط	إناث	336	1180	
	ذكور	844		
المدارس الحكومية				
المرحلة	الجنس	العدد	المجموع	نسبة الإناث
أساسي	إناث	26329	54557	0.48
	ذكور	28228		
ثانوي	إناث	4841	8887	0.54
	ذكور	4046		

وكما هو الحال في شمال الخليل فإن هناك نسبة متدنية للإناث اللواتي يدرسن في المدارس الخاصة إذ بلغت النسبة 28% ولنفس السبب إذ أن التعليم في المدارس الخاصة يتطلب دفع رسوم مالية ولذا فإن الأسر ربما تخص الذكور في تلك المدارس، أما في التعليم الحكومي فلم تكن هناك فروق جوهرية بين نسب الذكور والإناث الذين يدرسون في المدارس الحكومية.

DRAFT

التربية والتعليم وسط المحافظة

يشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور الملتحقين ببرامج تعليم محو الأمية وتعليم الكبار في تربية وتعليم وسط محافظة الخليل

جدول رقم (10)

عدد المراكز	موقع المركز	عدد الإناث	عدد الذكور
1	شهداء الأقصى	22	27
2	ترقوميا	28	26
3	تفوح	23	13
4	حكمت	----	16
5	المتنبي	9	15
6	فهد القواسمة	18	11
7	النهضة	18	
8	حربي أبو الضبعات	----	23
9	الراشدين	----	20
10	الخوارزمي	15	
11	ابن رشد(موازي)	13	15

DRAFT

12	شهداء تفوح(موازي)	14	19
المجموع		160	185

يتبين من الجدول السابق أن عدد الإناث أقل من عدد الذكور الملتحقين في برامج محو الأمية كما هو الحال في المديريتين السابقتين **ويشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور في رياض الأطفال في تربية وتعليم وسط محافظة الخليل**

جدول رقم (11)

عدد الإناث	عدد الذكور	المجموع	نسبة الإناث
2316	2572	4888	

بلغت نسبة الإناث في هذه المديرية 0.47 ولا يمكن القول أن هناك فروق بين الذكور والإناث الملتحقين في رياض الأطفال في هذه المديرية.

يشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور في المراحل التعليمية المختلفة في المدارس الحكومية والخاصة في تربية وتعليم وسط محافظة الخليل.

جدول رقم (12)

المدارس الخاصة				
المرحلة	الجنس	العدد	المجموع	نسبة الإناث
أساسي	إناث	2210	6317	0.34
	ذكور	4107		
ثانوي	اناث	112		0.02
	ذكور	139		
المدارس **الحكومية**				
اساسي	إناث	24251	48362	0.50
	ذكور	24111		

ثانوي	إناث	4384	7755	0.56
	ذكور	3371		

يلاحظ من الجدول السابق الفروق بين الجنسين في أعداد الملتحقين في المدارس الخاصة لصالح الذكور إذ كانت نسبة الإناث ضئيلة جدا، فيما لم تكن هناك فروق جوهرية في التعليم الحكومي، وشأن هذه المديرية شأن المديريات الأخرى.

ويشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور في المرحلة الأساسية في مدارس الوكالة في جميع محافظة الخليل

جدول رقم (5)

عدد الإناث	عدد الذكور	المجموع	نسبة الإناث
3625	7740	10672	%33

يشير الجدول التالي إلى نسبة الإناث والذكور في رياض الأطفال والمرحلة الأساسية في جمعية الشبان المسلمين في محافظة الخليل

جدول رقم(16)

المرحلة	الجنس	العدد	المجموع	نسبة الإناث
رياض الأطفال	إناث	700		%58
	ذكور	500	1200	
المرحلة الأساسية	إناث	650		%49
	ذكور	800	1450	

رغم أن نسب الإناث قد بلغت 58% في رياض الأطفال إلا أنه لا يمكن القول أن الإناث قد حظيت بدرجات أعلى في رياض الأطفال في هذه المديرية فهذه الفروق ليست جوهرية، والشيء نفسه يقال عن نسب الإناث في المرحلة الأساسية.

يشير الجدول التالي إلى نسبة الإناث والذكور في رياض الأطفال والمرحلة الأساسية في الجمعية الخيرية الإسلامية في محافظة الخليل.

جدول رقم (17)

المرحلة	الجنس	العدد	المجموع	نسبة الإناث

المرحلة الأساسية	إناث	138	574	%24
	ذكور	436		
المرحلة الثانوية	إناث	262	882	%29
	ذكور	620		

تشير مؤشرات جدول الجمعية الخيرية إلى أن هناك فروق واضحة بين نسب الإناث والذكور الملتحقين في هذه المدرسة لصالح الذكور.

يشير الجدول التالي إلى عدد الإناث والذكور الملتحقين بالجامعات في محافظة الخليل

جدول رقم (14)

اسم الجامعة	عدد الإناث	عدد الذكور	المجموع
الخليل	4438	1815	6253
بوليتكنيك فلسطين	2612	3607	6219
القدس المفتوحة الخليل	3099	2048	5147
القدس المفتوحة يطا	1056	544	1600
القدس المفتوحة دورا	1947	1003	2950

تشير البيانات في الجدول السابق إلى أن نسبة الإناث في الجامعات في محافظة الخليل كانت دالة لصالح الإناث إذ كانت الفروق كبيرة لصالح الإناث ما عدا جامعة بوليتيكنيك فلسطين حيث كانت الفروق لصالح

DRAFT

الذكور ولعل ذلك يعود إلى طبيعة التخصصات الهندسية التي تطرحها جامعة بوليتكنيك فلسطين، التي لا تستقطب الإناث للالتحاق بها.

يشير التقرير الصادر عن وزارة التعليم العالي في محافظة الخليل بأنه لا يوجد نظام توثيق قائم على اساس النوع الاجتماعي وبالتالي الوارد ذكرها هي تتضمن الجنسين.

جدول رقم (15)

السنة	الشهادة			المجموع
	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	
2005	4	34	12	50
2007	3	33	22	58
2008	----	38	22	60
2009	----	4	4	4

يشير التقرر الصادر عن وزارة التعليم العالي إلى أن عدد الناجحين في دبلوم كليات المجتمع بلغ من العام 2005-2009 (26)

أشار جهاز الإحصاء الفلسطيني في كتاب النتائج النهاية للتعداد والسكان 2007 إلى الأوضاع التعليمية في محافظة الخليل حيث بشير الجدول إلى أوضاع التعليم في المحافظة حسب الجنس.

الجدول رقم (18)

الحالة التعليمية	ذكور	إناث
أمي	7223	17581
ملم	28191	26311
ابتدائي	51676	43448
إعدادي	53835	51485
ثانوي	26645	25731
دبلوم متوسط	6592	5657
بكالوريوس	11327	9244
دبلوم عالي	250	92
ماجستير	1112	217
دكتوراه	444	27
غير مبين	186	240
المجموع	187481	180033

تشير البيانات في الجدول السابق إلى الفروق الواضحة بين الجنسين في التعليم لصالح فئة الذكور فقد تفوق عدد الإناث في المستويات الدنيا (أمي، ملم، ابتدائي) في حين كانت الفروق في غير ذلك لصالح الذكور.

التحليل من وجهة نظر النوع الاجتماعي

نجد من خلال استعراض الجداول السابقة إن نسبة الإناث تفوق الذكور في المرحلة الأساسية و تتناقص هذه النسبة في المرحلة الثانوية والعليا وهذا مؤشر إلى سيطرة الثقافة التقليدية على المجتمع من حيث سيادة الصورة النمطية للنساء وتعزيز أدوارها التقليدية،إن نسبة تدني النساء في المرحلة الثانوية والعليا لهو مؤشر على سيطرة النظم والعادات والتقاليد البالية من حيث التزويج المبكر وتفشي ظاهرة الفقر ورغبة الأهل في إبقاء الفتيات في المنزل أو رعاية الوالدة أو الوالد ، جميع هذه الذرائع تعتبر من الأسباب التي أدت إلى تدني نسبة استمرارية النساء في تكملة تحصيلها العلمي،وهذا ما أكدته نتائج المسح الصحي لجهاز الإحصاء إلى انه يوجد نسبة تسرب ولكن التقرير لا يشير إلى النسبة المئوية من كلا الجنسين حيث تشير النتائج من المسح الفلسطيني 2006 إلى أن نسبة التسرب للأطفال في الفئة العمرية (6-17) سنة بلغت 3.3% في محافظة الخليل وفي الضفة الغربية بلغت 3.0% أما على المستوى الفلسطيني فقد بلغت 2.7%، أما على المستوى التعليمي للسيدات وطبقا لنتائج المسح الفلسطيني لعام 2006 فإن 19.2% من السيدات في المحافظة هن أميات أو ملمات (يعرفن القراءة والكتابة) في حين أن ما يزيد عن نصف

السيدات أي نسبة 57.2% أنهين المستوى الأساسي فقط، فالنتائج تشير إلى أن 13.4% من السيدات في محافظة الخليل قد انهين 13 سنة دراسية فأكثر، وهذا يشير إلى انه يتم إنهاء فترة تعليمها من اجل الزواج

وهو سن 18 سنة ، أما بالنسبة للدراسات العليا فأود الإشارة إلى وضع الجامعات في المحافظة ، و منها جامعة الخليل حيث نجد في جامعة الخليل ظاهرة غريبة وهي معدل وجود النساء في الجامعة اكبر من الرجال وهذا ما صرح به الدكتور (سلمان التلاحمة) حيث أكد على أن نسبة النساء في الجامعة75% بمقارنة مع الرجال وهذا يدل حسب وجهة نظر الباحثة إلى أن الفرص الأفضل تذهب إلى الذكور ، حيث يعمل الأهالي على إرسال أبنائهم إلى الخارج أو جامعة بيرزيت هذا إذا تحدثنا على مستوى الوطن ، و الفتيات يفضل أن يكن في جامعة بجوار الأهل ، جامعة بولتكنيك فقد أشار الجدول الذي تم ذكره في السابق إلى أن معدل تواجد الذكور أكثر من الإناث وهذا يعود إلى التخصصات التي تطرحها الجامعة من تقنيات وهندسة ومساحة أراضي وهذه برامج وأعمال يقوم بها الذكور حسب البنية البطريركية التقليدية في مجتمعنا ، أما

جامعة القدس المفتوحة لقد لعبت دور ايجابي في ارتفاع تحصيل النساء الأكاديمي خاصة المتزوجات حيث مكنت النساء من الاستمرارية في التعليم مع متابعة أمور المنزل ورعاية إفراد الأسرة.

وضعية مشاركة المرأة في القوى العاملة للنساء في محافظة الخليل

يوجد عدة عوامل دفعت بالمرأة في محافظة الخليل للدخول إلى العمل، رغم أن مشاركة المرأة في محافظة الخليل تعتبر متدنية مقارنة ببعض محافظات الوطن الأخرى، لعل أهم أسباب دخول المرأة للعمل تكمن في الحاجة والضرورة الاقتصادية لرفع مستوى الأسرة، وكذلك لغايات رفع مستوى الأسرة صحيا وتعليميا واجتماعيا، من خلال احتلال المرأة لمراكز اجتماعية مناسبة، وقد واجهت عمالة المرأة في محافظة الخليل شأنها شأن النساء العاملات في فلسطين العديد من المشكلات أهمها:
مشكلات عائلية: مثل عدم رغبة الأهل وخصوصا الزوج بان تقوم زوجته بالعمل، وانعكاس عمل المرأة على الأطفال، وعمل المرأة المزدوج في كل من مكان العمل والبيت بعد عودتها من العمل.
كذلك هناك مشكلات متعلقة بالعمل نفسه ترتبط بغياب تنفيذ وتطبيق الأنظمة والتشريعات العمالية المنصفة للمرأة ، وغياب تطبيق قانون الخدمة المدنية الفلسطيني الصادر في 1998، إضافة إلى أن المرأة العاملة في محافظة الخليل قد تواجه بكثير من الانتقادات في بيئة محافظة.ويرى علاونة (2006) أنه يمكن التغلب على مشكلات عمالة المرأة في فلسطين من خلال زيادة ثقافة المرأة، والحصول على الشهادة العلمية، والتنسيق بين العمل والبيت ومشاركة الزوج في أعمال البيت وتحسين الأجور، وتطبيق قانون الخدمة المدنية، وسن قانون العمل الفلسطيني، وزيادة عدد أيام الإجازة السنوية، وتخفيض ساعات الدوام وتمكين المرأة من اختيار وقت العمل المناسب، وإعطاء المرأة حقوقها أثناء الرضاعة والولادة، والمساواة في العمل والأجور وفي الترفيعات بين النساء والرجال.

الجدول رقم (17) يبين توزيع الجنسين وفقا للعلاقة بقوة العمل في محافظة الخليل

العلاقة بقوة العمل	ذكور	إناث
نشيط اقتصاديا	102731	13245
مشتغل	86498	10619
عاطل سبق له العمل	7465	561
متعطل لم يسبق له لعمل	8768ا	2065
غير نشيط اقتصاديا	84067	166414
متفرغ للتدريب	67339	68090

متفرغ للمنزل	372	87867
العجز	10989	8232
التقاعد	1779	469
أخرى	3588	1756
غير مبين	683	374
المجموع	187481	180033

تشير البيانات في الجدول السابق إلى وجود فروق كبيرة جدا في خانتين من الجدول ، الأولى المتعلقة بالعمل والنشاط فقد كانت الفروق كبيرة لصالح الذكور ، في حين كانت الفروق كبيرة لصالح الإناث في خانة التفرغ للعمل المنزلي، وهذا يدلل بصورة واضحة على حجم الإهدار الاقتصادي عن عدم تشغيل المرأة في القطاعات الاقتصادية .

DRAFT

واقع النساء في حجم مشاركتها في القوى العاملة

يشير الجدول التالي إلى نسبة الإناث والذكور العاملات والعاملين في المؤسسات الحكومية في محافظة الخليل

جدول رقم (18)

الرقم	اسم المؤسسة	عدد الاناث	عدد الذكور
.1	الأحوال المدنية	4	5
.2	الجمرك	3	20
.3	مكتب السياحة والآثار	2	13
.4	الطابو(تسجيل الأراضي)	6	3
.5	الأشغال العامة	7	27
.6	الشباب والرياضة	3	9
.7	الزراعة	10	41
.8	الإعلام	1	3

9.	الهيئة العامة للبترول	-----	22
10.	مكتب التعليم العالي	3	4
11.	مكتب الإحصاء المركزي	3	11
12.	مديرية الصحة	123	97
13.	المحافظة	9	21
14.	وزارة الاقتصاد	1	26
15.	وزارة شؤون الأسرى	2	12
16.	الارتباط المدني	3	6
17.	مكتب وزارة الثقافة	2	3
18.	أوقاف الخليل	18	141
19.	سلطة البيئة	2	5
20.	بريد الخليل	5	43
21.	دائرة شؤون العشائر	-----	2
22.	لجنة أعمار الخليل	15	50
23.	التدريب المهني	7	10
24.	وزارة المالية	8	44
25.	الداخلية	9	40
26.	سلطة الأراضي	11	8
27.	التربية والتعليم الشمال	1017	999
28.	التربية والتعليم الوسط	1241	1578
29.	مكتب عمل الخليل	6	13
30.	مستشفى عالية	232	
31.	جامعة القدس المفتحة الخليل	20	60
32.	جامعة القدس المفتوحة دورا	7	30
33.	بلدية الخليل	50	870
34.	بلدية حلحول	2	53
35.	بلدية يطا	3	80
36.	بلدية بني نعيم	2	28
37.	بلدية إذنا	3	20
38.	بلدية بيت أولا	3	22
39.	بلدية بيت أمر	2	35
40.	بلدية سعير	3	28
41.	بلدية السموع	4	38
42.	بلدية بيت عوا	1	14
43.	بلدية تفوح	2	21
44.	بلدية الظاهرية	10	40
45.	بلدية الشيوخ	2	6
46.	بلدية خراس	3	13
47.	بلدية ترقوميا	2	22
48.	بلدية دورا	7	91
49.	مجلس قروي نوبا	2	10
50.	بلدية بيت عوا	2	15
51.	مجلس بلدي	2	9

تشير البيانات المتعلقة بأعداد العاملين في المؤسسات الحكومية في محافظة الخليل إلى تفوق واضح لأعداد الذكور عن تلك المتعلقة بالإناث باستثناء المجال الصحي ، وذلك ربما يعود إلى أن التمريض عادة ما يعتبر

مهنة نسائية . يشير الجدول التالي إلى نسبة الإناث والذكور العاملات والعاملين في المنظمات الأهلية الغير حكومية في محافظة الخليل

بشير الجدول التالي الى عدد العاملات والعاملين في المنظمات الأهلية

الجدول رقم (19)

الرقم	اسم المؤسسة	عدد الإناث	عدد الذكور
1	جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني	56	57
2	جمعية تنظيم وحماية الأسرة الخليل	7	----
3	جمعية تنظيم وحماية الأسرة حلحول	5	-----
4	لجان العمل الصحي	26	22
5	جمعية سيدات حلحول	17	3
6	وكالة الغوث الدولية برنامج المرأة	26	----
7	غرفة تجارة وصناعة الخليل	.....	12
8	غرفة تجارة وصناعة شمال الخليل	1	3
9	الجمعية الخيرية الإسلامية	96	153
10	جمعية الشبان المسلمين	110	66
11	جامعة الخليل	50	400
12	جامعة البوليتكنيك	50	360
13	جامعة القدس المفتوحة (دورا)	7	36
	مستشفى الميزان	22	46
14	المستشفى الأهلي	188	272
15	الإغاثة الطبية الفلسطينية الخليل	24	17
16	ارض الاطفال	5	12
17	جمعية التعاون الخليل	1	12
18	الحركة العالمية للدفاع الأطفال	23	16

DRAFT

19	أرض الانسان /سويسرا	9	11
20	مركز بانوراما	2	0
21	جمعية الشبان المسيحية	3	4
22	المركـز الفلسـطيني للديمقراطيـة وحـل النزاعات	2	3
23	المركز الفلسطيني لفنون الطفل	3	4
24	الرؤيا العالمية	5	4
25	قرية الاطفال	0	4
26	أنيرا	1	2

يتبين من الجدول السابق أن العاملين في المؤسسات غير الأهلية الكبيرة فإن هناك تفوق لأعداد الذكور، في حين كان التفوق في المؤسسات الصغيرة لصالح الإناث ولعل ذلك يعزى إلى أن المؤسسات غير الأهلية الصغيرة تقوم على برامج ممولة من الجهات المانحة التي تحرص على مشاركة النساء فيها.يشير الجدول التالي إلى نسبة الإناث و الذكور العاملات والعاملين في الشركات الخاصة في محافظة الخليل

يشير الجدول التالي إلى عدد العاملات والعاملين في الشركات الخاصة في محافظة الخليل

جدول رقم (20)

الرقم	اسم المؤسسة	عدد الإناث	عدد الذكور
1	الغزل والنسيج	2012	1000
2	مصانع الأحذية	360	3000
3	الخدمات العامة(البيع في محلات- سكرتيرة في مكتب- بائعة- رياض أطفال)	3000	1000
4	تمريض	2500	2500
5	قطاع الزراعة	2000	2000
6	نقابة البتر وكيماويات	80	120
7	مصنع الجبريني	41	219
8	مصنع الجنيدي	45	100
9	مدبرات منازل	15000	500

10	عاملات بناء	1000	10000
11	نقابة السائقين(سائقات شاحنات)	5	2000
12	صحافة وإعلام	2500	2500
13	السياحة	7	600
14	صالونات	350	350
15	سكرتارية	2000	2000

تشير البيانات في الجدول السابق المتعلق بالعمالة في الشركات الخاصة إلى أن هناك تفوق لصالح الإناث في الشركات التي تعتمد على مهن نسائية مثل النسيج والسكرتاريا والتدبير المنزلي في حين كان التفوق لصالح الذكور في بقية الشركات الخاصة الأخرى.

التحليل من وجهة نظر النوع الاجتماعي

أشارت نتائج الجداول السابقة إلى تدني نسبة مشاركة النساء في المحافظة في القوى العاملة وهذا ما اكدته نتائج جهاز الإحصاء حول المشاركة في القوى العاملة حيث تشير نتائج المسح الفلسطيني لعام 2006 إلى أن 88.0% من النساء في محافظة الخليل هن خارج القوى العاملة، كما بينت النتائج أن 9.2% من النساء في المحافظة تعمل في حين بلغت نسبة البطالة بينهن 2.8%.(المسح الفلسطيني لصحة الأسرة،2009)

هذا يشير إلى الثقافة المجتمعية المتمثلة في عقلية الرجل" ورفضه إلى أن تعمل المرأة خارج المنزل لان ذلك في اعتباره يقلل من مكانته في المجتمع فهو في نظرا لمجتمع المسئول الوحيد عن الأسرة وليس المرأة ، حتى لو لديها المهارات العالية وأكفا منه ، و إذا كانت معدل مشاركتها في العمل في بعض القطاعات مثل الصحة والتعليم فذلك يعود إلى بنية المؤسسات وسياستها وتأثير الثقافة المجتمعية في السماح لها بالقيام بالأعمال التي لها امتداد منزلي، من رعاية وتنشئة الأسرة وأمور المنزل ، ويمزيد من التفاصيل في الخليل حول وضع مشاركة النساء في العمل حيث يسمح للنساء في القرى بالعمل اكثر من نساء المدينة بناء على الاعتبارات التي تم ذكرها في السابق كون ان المدينة تتمتع بنسة عالية من التجارة و الصناعة مع الاشارة ايضا بانة يوجد نسبة قليلية من نساء المدينة تعمل مع ازواجها في التجارة كمساعدة لة ولكن مع كل الجهد الذي تقدمة لاشيء يعود لها كماكسب لممتلكاتها الخاصة .

على المؤسسات النسوية الاهلية و الدولية ان تلعب دور ايجابي باتجاة النساء العاملات لانة يوجد نسبة كبيرة منهن يعملن في القطاع الغير رسمي مثل "الصناعة ، التجارة، الزراعة" ان الادوار التي تقوم بها المراة في تلك القطاعات حسب الاحصاءات وتقرير معدل الدخل للاسرة يعتبر" اقتصاد غيررسمي" ،وبذلك على المؤسسات ان تبذل جهود قوية باتجاة تحويل عمل المراة من الاقتصاد الغير رسمي الى الاقتصاد الرسمي

بصورة يتم الاعتراف بة كدور وجهد باجر يدخل ضمن معدل دخل الاسرة والدخل القومي للبلد وذلك من خلال الضغط والتاثيرعلى صناع القرار باتجاة سن سياسات تحمي المراة العاملة وتضممن حقوقها الاجتماعية و الصحية والاقتصادية ، كما على المؤسسات ان تعمل ايضا على عمل دراسة استطلاعية تقدم نسبة العاملات في تلك القطاعات وتوفير التدريب اللازم لهن ورفع مهارتهن على كل المستويات ، والبحث عن مشاريع انتاجية مدرة للدخل تفتح فرصة عمل للمراة وتمكنهن من السيطرة على الموارد .

وضعية المرأة في محافظة الخليل في الجانب السياسي

في هذا الجزء من التقرير سوف يتم التركيز على وضع المرأة في محافظة الخليل، وحجم مشاركتها في الأحزاب السياسية الفلسطينية اليمينية واليسارية بشكل عام، والأطر النسوية والأطر الطلابية في جامعات الخليل فقط.

وبناء على ذلك سوف يتم التركيز على الدور الرسمي للمرأة في المحافظة من حيث وجود نظام توثيق للنساء المؤطرات في الحزب، أما الدور غير الرسمي فسوف يتم تقديم توضيح بسيط عن واقع المرأة وذلك لعدم وجود إحصائيات توثق دور النساء.

في هذا الجانب وبناء على ما ورد سابقاً، فالموضوع يتحدد في أساسين محددين، يتداخل الواحد منهما في الآخر، وتتفاعل مكونات كل منهما مع مكونات الآخر داخل الإطار المجتمعي الخاص الذي تعيشه محافظة الخليل.

إنّ المشاركة السياسية للنساء هي من أهم الأدوار التي يجب على المرأة في مدينة الخليل والمدن الفلسطينية بشكل عام أن تضاعف جهودها من أجل نيل الحقوق وتحسين واقع المرأة في المحافظة كون مشاركة المرأة السياسية في المحافظة قليلة جدا.

إن ما يحدث في محافظة الخليل وفلسطين بشكل عام بعيد كل البعد عن القوانين الدولية التي تقر بحقوق النساء، خاصة قرار 1325 الذي تنبع أهميته كونه القرار الأول من نوعه الذي يصدر عن مجلس الأمن، الذي يقرر مشاركة المرأة في هيئات ومراكز صنع القرارات ذات الطبيعة الأمنية والعسكرية، الأمر الذي سوف يحدث نقلة نوعية جديدة في طبيعة أدوار المرأة ومشاركتها في مستويات سياسية جديدة غير نمطية (نزال، 2009).

قبل إبراز واقع المرأة من الناحية السياسية في محافظة الخليل، وعلاقتها مع القرار 1325 ومواقع صنع القرار للنساء لابد من توضيح بعض المفاهيم.

مفهوم المشاركة السياسية:

تعني المشاركة السياسية بمفهومها العام أن يكون للفرد نصيب ودور في الحياة السياسية، بمعنى آخر مشاركة الشعب في إدارة شؤونه الخاصة والعامة.

والمشاركة السياسية على نوعين:

أولاً: المشاركة السياسية الرسمية:

أي المشاركة المباشرة أو الكلية التنفيذي والتمثيلي أي الاستئثار بنصيب في السلطة السياسية، مثل التعيين في مؤسسات وأجهزة السلطة السياسية والتشريعية، أو في الأحزاب السياسية التي تتنافس مباشرة في الانتخابات على مقاعد البرلمان والنقابات والتنظيمات الشعبية، والمؤسسات التشريعية والتنفيذية.

ثانياً: المشاركة السياسية غير الرسمية:

تتمثل في النضال الوطني والعضوية في التنظيمات الشعبية والمشاركة الجماهيرية العفوية في الكفاح الوطني اليومي ضد الاحتلال أو من خلال دعوات المقاومة الوطنية التي تدعو وتنظمها الأحزاب السياسية والأطر (اللبدي، 2004).

إذا القينا الضوء على الأدبيات والتفسيرات الرئيسية لوضع المرأة في المشاركة السياسية، فإن جميعها تشير إلى أن قلة مشاركة المرأة في الحياة السياسية تعتبر ظاهرة عالمية وليست مقتصرة على الدول العربية وفلسطين بوجه خاص، إذ يوجد انخفاض في عدد الإناث اللواتي يشغلن مناصب عامة وسياسية عليا عالمياً.

وأيضاً على مستوى الأحزاب السياسية فلسطينيا ما زال تمثيل المرأة غير كاف في المستويات القيادية للأحزاب، والتنظيمات الفلسطينية المتعددة مع الاختلاف بين حزب وآخر، حيث يلاحظ غياب النساء من اللجان المركزية والمكاتب السياسية لهذه الأحزاب والتنظيمات أو على الأقل انخفاض تمثيلها فيها بشكل حاد وبما أن الأحزاب السياسية في الأصل من المفترض أن تلعب دوراً في رسم السياسات العامة والتأثير على الرأي العام، فإن غياب المرأة عن مستوياتها القيادية يقلل من مشاركتها في التأثير، سواء التأثيرات التنظيمية وتلك المتعلقة بالمستوى الوطني، وهذا على المستوى الرسمي.

أما على المستوى غير الرسمي وفي الدول العربية مثل لبنان، أكدت الدراسات أن هناك مشاركة نسائية سياسية بنسب عالية خاصة في سياسة الاحتجاج، فقد لاقت الدعوات إلى الأحزاب تجاوباً والتزاماً من المرأة تماماً كالرجل، ولقد زادت المشاركة النسائية عن نسب المشاركة الذكورية في التظاهرات والمسيرات والاعتصام التي عكست مواقف من قضايا وطنية وسياسية أساسية ومصيرية.
(حلو، 2000).
لعبت المرأة في محافظة الخليل دوراً بسيطاً في المشاركة السياسية الرسمية وهذا تمثل في حجم مشاركتها في النسوية السياسية في بداية تشكيلها وأوج نشاطها ، ولكن في الفترة الحالية نجد تراجع كبير وواضح في دور النساء في هذه الأطر من حيث أدائها وحجم تأثيرها على النّساء المجتمع في المحافظة بشكل عام وذلك يعود إلى الوضع العام و الظروف السياسية التي نعيشها كشعب فلسطيني وأيضا ضعف الأحزاب السياسية وتراجع دعمها للأطر النسائية خاصة اليسارية، كما وتفتقر الأطر النسوية إلى التنظيم الإداري وعدم تبنيها مفاهيم الشفافية، والديمقراطية كل ذلك حال دون تقوية وتمكين النساء في المشاركة السياسية.

ماهية الأطر النسوية

الأطر النسوية:

إن مفهوم الأطر النسوية الجماهيرية كما عرفتها (هندية، 1999)هي نواة الحركة النسوية الفلسطينية، فمن خلال الأحزاب عملت على تأهيل أعداد كبيرة من النساء على المستويين الوطني والاجتماعي، وساهمت بشكل فعال في إبراز أهمية قضايا المرأة الاجتماعية، وهي لها امتداد جماهيري في جميع المناطق الجغرافية الفلسطينية المختلفة في المدن والقرى والمخيمات.

- إتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي...

تأسس سنة 1981، يعود إلى فتح ورسالته تكمن في تبني قضايا الجندر والعدالة والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والإيمان بحق النساء في الحصول بصورة متساوية في التعليم وفرص العمل وأهم برامج الإطار:

1- رفع مكانة المرأة الفلسطينية لإنشاء مجتمع ديمقراطي قائم على العدالة الاجتماعية.
2- رفع مستوى وعي المرأة من ناحية قانونية ومستوى مشاركتها في صنع القرار السياسي وأهم البرامج التي يعمل عليها الإطار:

- برنامج الاحتياجات الخاصة
- برنامج التدريب المهني
- برنامج تدريب القيادة
- مركز استشارات للنساء
- مركز كمبيوتر وانترنت
- برنامج التدعيم الذاتي

إتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني...

تأسس عام _ وهو إطار جماهيري ديمقراطي يعود إلى الجبهة الديمقراطية ويعمل في صفوف المرأة الفلسطينية من أجل توحيد جهودها في النضال من أجل التحرر الوطني والاستقلال، ويعمل الإطار على تحقيق الأهداف التالية:

1- النهوض بأوضاع المرأة على المستوى الاجتماعي، بمساواة مع الرجل في جميع ميادين الحياة.
2- العمل على تطوير مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني.
3- الاهتمام بصحة المرأة والعمل على تطوير برامج العمل الصحي.
4- تحريم التمييز بين الذكور والإناث في برامج التعليم وبرامج الرعاية الاجتماعية والصحية وغيرها.

-اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي

لعبت المرأة الفلسطينية وما تزال دورا هاما ومميزا في النضال الوطني الفلسطيني ، كما لعبت دورا مماثلا في عملية البناء والتنمية والتحرر ، وتحملت وحملت ، جنبا إلى جنب مع الرجل ، أعباء ومسؤوليات هذا النضال لكن هذا التميز لا زال يفتقد إلى الأساس الاجتماعي العادل والمتساوي الذي يضمن لها حقوقها الاجتماعية والسياسية لتظل ضحية مباشرة للعنف السياسي والاجتماعي ولتظل ضحية التمييز والالحاق التاريخي واضطهاد المفاهيم والتقاليد البائدة .. لهذا فان الاتحاد يناضل ومن منطلقات رسالته التقدمية والتحررية لتصبح قضية تحرر المرأة ومساواتها الكاملة مع الرجل قضية مركزية في النضال الوطني والاجتماعي الفلسطيني

DRAFT

تعريف الاتحاد:

اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية إطار جماهيري نسوي ديمقراطي علماني طوعي وهو امتداد جماهيري لحزب الشعب الفلسطيني . تأسس عام 1981 . ويضم في صفوفه النساء المتطلعات إلى تعزيز مشاركة المرأة في العمل السياسي والاجتماعي في جميع المستويات والتأثير على مراكز صنع القرار ، ويناضل الاتحاد إلى جانب أبناء الشعب الفلسطيني من اجل تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على جميع الأراضي التي احتلت عام 67 وتنفيذ القرار 194 الخاص بعودة اللاجئين وتعويضهم استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية
ويستند الاتحاد في نضاله إلى روح إعلان وثيقة الاستقلال الفلسطيني والاتفاقيات والمعاهدات الدولية بحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل .
ويتبنى الاتحاد قيم المساءلة والشفافية والديمقراطية وتكافؤ الفرص ودورية الانتخابات بما يضمن التجديد والتطور والتداول السلمي للسلطة.
يسعى الاتحاد إلى تفعيل الحركة النسوية الفلسطينية بما يضمن إقرار قوانين عصرية تحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتساهم في تعزيز المشاركة النسوية في الحياة العامة وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال الضغط والتشبيك وتكتيل وتوحيد الحركة النسوية الفلسطينية خلف هذه الأهداف .
ويولي الاتحاد أهمية للعمل على إرساء علاقات متينة مع الاتحادات النسوية المحلية والعربية والدولية باعتبار أن النضال من اجل تحرر المرأة يرتدي طابعا كفاحيا وأمميا .

أهداف الاتحاد :

- كنس الاحتلال الإسرائيلي والتصدي لافرازته ومشاريعه والعمل على إنجاز حقوق الشعب الفلسطيني التي أقرتها قرارات الشرعية الدولية .
- المساهمة في بناء حركة نسوية يسارية ديمقراطية يسارية قادرة على التغيير والتأثير
- تنظيم وتفعيل النساء الفلسطينيات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا

<u>- اتحاد لجان كفاح المرأة الفلسطيني....</u>

هو إطار نسوي ديمقراطي تأسس في آذار عام 1987 يتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال المالي والإداري وهو جزء لا يتجزأ من الحركة النسوية الفلسطينية ويعتبر تنظيماً مهنياً جماهيري اجتماعي ثقافي وهو عضو في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية يعقد مؤتمراته على أسس ديمقراطية في بناء هيكلة الداخلي.

وهو يناضل من أجل تحقيق الأهداف الممثلة في:
1- حشد وتنظيم طاقات المرأة الفلسطينية وتعبئة كافة إمكانياتها من أجل استكمال مرحلة التحرر وإقامة المجتمع المدني الديمقراطي في فلسطين.
2- رفع مستوى الثقافي والعلمي والعمل من خلال توعيتها.

*** كتلة نضال المرأة**

تأسست سنة 1996 هو إطار نقابي وطني فلسطيني، يهدف إلى تطوير المرأة بشكل طوعي وحر ويعبر عن أهداف وتطلعات قطاع عريض من شعبنا الفلسطيني ويرتكز على مبدأ الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية وعضويته مفتوحة للجميع على قاعدة الالتزام بالبرنامج النقابي واللائحة الداخلية.

إن الأهداف التي يقوم عليها الإطار:

1- النضال من أجل استكمال المشروع الوطني وتحقيق برنامج العودة وتقرير المصير.
2- العمل مع الفصائل والأحزاب والقوى وكافة فئات الشعب من أجل مواجهة سياسات الاحتلال.
3- المساهمة الفاعلة في البناء وإرساء المجتمع على أسس الديمقراطية والمساواة والعدالة وصون الحريات العامة وحقوق الإنسان وحرية التنظيم النقابي واعتماد مبدأ الشفافية والمحاسبة داخل المؤسسة الوطنية.
4- العمل من أجل وضع التشريعات القانونية التي تحمي حقوق المرأة وخاصة في مجال الأحوال الشخصية.
5- العمل على إقرار المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في مجال العمل والأجور.
6- حماية المرأة من العنف الاجتماعي وكافة أشكال الاستغلال.
7- إعداد وتهيئة الكوادر النسائية بما يمكنها من المساهمة الفاعلة في قيادة الحركة النسائية والمحاولات النقابية والاجتماعية ورفع نسبة تمثيل المرأة في كافة المؤسسات بما يتلاءم وكفاءتها دون تمييز.

وتكون الكتلة من الهيكلية العامة – لجنة المنطقة – مؤتمر اللجنة – واللجنة الفرعية والمؤتمر العام والمكتب التنفيذي.

DRAFT

الأطر النسوية والقرار 1325

إن من المعيقات التي تعيق تطبيق القرار 1325 هو أن الحركة النسائية وبعد مضي 8 سنوات على صدور قرار 1325 دون تعاطي الحركة النسائية الفلسطينية مع ما يوفره من إمكانات مهمة للقضية الوطنية والفلسطينية من ابرز المشكلات التي تواجه:

تعميم المعرفة بالقرار ويمكن المجازفة والقول أن القرار الدولي لا تكاد تعرفه العديد من القيادات في المؤسسات النسوية الأمر الذي يعكس ترهل في بناها بما ينطوي عليه ذلك من فقدان التجدد والحيوية ويضع علامات استفهام حول تراجع الأداء النسوي القيادي وتغيب القاعدة النسوية عن القرار بشكل عام (نزال، 2009).

يشير الجدول التالي نسبة النساء اللواتي تنتمي للأطر النسوية الجماهيرية

جدول رقم (21)

الرقم	الإطار	الحزب	عدد أو نسبة النساء
1	اتحاد لجان الفلسطينية	الجبهة الشعبية	لا يوجد معلومات
2	اتحاد العمل النسائي الفلسطيني	الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)	1500
3	اتحاد لجان العمل النسوي	الجبهة الديمقراطية	%25
4	اتحاد لجان المرأة العاملة	حزب الشعب	%38
5	جبهة النضال الشعبي	جبهة النضال	435
6	اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي	فتح	لا يوجد معلومات
7	اتحاد لجان كفاح الفلسطينية	الجبهة العربية الفلسطينية	1150

المصدر :رئيسات وأمناء سر الأحزاب والأطر النسوية

المبحوثين أن العبء الأكاديمي يحد من مشاركة النساء في الأطر السياسية ومجلس الطلبة.

نسوية يعني غياب لنصف المجتمع.

المرأة والمشاركة السياسية و مواقع صنع القرار في الفصائل السياسية:

لعبت المرأة في محافظة الخليل دوراً في مراكز صنع القرار ولكن بصورة أقل، من مدن فلسطين الاخرى لقد كان لها النصيب القليل من المشاركة في الاحزاب السياسية فمثلا الاحزاب السياسية التي تعود لليسار مثل الجبهة الديمقراطية ،اشار طة نصار ان نسبة النساء تعادل 14% من الحجم الكلي للجبهة الديمقراطية في محافظة الخليل المنظمات الجماهيرية ، اما جماهيريا ووفق العضوية الجماهيرية للاتحاد لجان العمل النسائي 29% من حجم المنظمة الجماهيرية في محافظة الخليل وتحتل المراة ما نسبته 10% من حجم الهيئات القيادية الوسيطة للجبهة على صعيد المحافظةو 13%من الهيئات القيادية الاولى.
اما بالنسبة لفدا فقد بلغت نسبة النساء الثلثين من الحزب والثلث للرجال،اما مواقع صنع القرار فتحتل المراة 18%من الهيئات القيادية الاولى،و 25% من الهيئات الوسيطة.
حزب الشعب بلغ عدد إجمالي النساء في صفوف حزب الشعب 30% بالمحافظة (2)في مكتب المحافظة و(9) في مجلس المحافظة و(18)في قيادة المواقع هيئات المحلية.
الجبهة العربية لتحرير فلسطين فقد بلغ 1150 من اصل 4200 من الجبهة امراة واحدة صانعة قرار وهي رئيسة اتحاد لجان كفاح المراة، بالنسبة الى فتح بلغت نسبة الاعضاء في اقليم الوسط 1424منهن 1870 و 8554 رجال ، مواقع صنع القرار في الاقليم اثنتين عضوات لجنة اقليم و 12 امراة في اللجان المثقفة، اقليم ، ورئيسة الاتحاد امراة واحدة و عضوة مجلس تشريعي ممثلة عن فتح،اما اقليم الشمال،فلا يوجد معلومات اما اقليم يطا فقد بلغ عدد عضوات واعضاء فتح 10000،عدد النساء 4500 و الباقي رجال ،واقليم الجنوب بلغ عدد الاعضاء 18460 منهن18460 عضوة.
حماس أشار (دويك،2009) الى أن نسبة النساء في الحركة تعتمد على نتائج الانتخابات السابقة والتي فازت بها حماس بالأغلبية الساحقة، كما أشار إلى أن نسبة 60-65% من الإناث هن طالبات بالجامعات

الفلسطينية،ويوجد عضوة مجلس تشريعي ممثلة عن حماس ،جبهة النضال الشعبي 435 امراة ورئيسةواحدة للاطارفي موقع صنع القرار،اما الجبهة الشعبية وحزب التحرير وحركة الجهاد الاسلامي لم يقدمن اية معلومات.

معوقات وصول المرأة في محافظة الخليل إلى مراكز صنع القرار

مما سبق، ومن مراجعة بعض المظاهر المجتمعية، يتضح أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون أو تقلل من فرص المرأة الفلسطينية إلى مراكز صنع القرار، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. التقاليد والعشائرية :

تقف التقاليد العشائرية عائقاً أمام مساواة المرأة واحترام حقوقها في الجانب السياسي، بل تقف عائقاً أمام أي تغيير يحصل داخل المجتمع، فالتقاليد والعشائرية تعزز من العائلية والفئوية وتعزز من تواجد ذوي النفوذ وأصحاب المال، وكبار السن، وترتكز العشائرية على منظومة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، ومنها تلك التي تقلل من مكانة المرأة في المجتمع، وتكرس من أدوارها النمطية، والتي لا تقوم بالضرورة على المساواة، إذ أنها تفسح المجال أولاً في كل ميادين الحياة، وتحول دون تقدم المرأة لتأخذ دورها المناسب.

2. ضعف الحركة النسوية:

تعاني الحركة النسوية الفلسطينية كغيرها من الحركات الجماهيرية الفلسطينية من ضعف في مدها الجماهيري، كما أن ارتباط الأطر النسوية بالتنظيمات والأحزاب السياسية ساعد، ولفترة طويلة على تعزيز الفئوية السياسية، وبالتالي حال دون نضوج برنامج نسوي موحد وواضح المعالم، وعلى الرغم من وجود إطلالات مشرقة منذ بداية التسعينات من خلال تبلور أجندة نسويه فلسطينية، إلا أن استمرار الضعف الجماهيري لهذه الأطر وغياب التنسيق الكافي بينها، وتضارب البرامج النسوية والسيطرة على قيادة الأطر من قبل قيادة نسوية غير متجددة وفاعلة وعدم السماح لإدخال قياديات جديدة لإحياء الأطر حالت دون تطور حركة نسويه جماهيرية قوية تحمل برنامجاً نسوياً واضح المعالم، ويحدد أولويات العمل والياته، ويستند إلى توزيع عادل للمهام والأعمال ما بين الأطر والمؤسسات النسوية المختلفة.

3. النظام الانتخابي:

إن النظام الانتخابي المعمول به وفق الدوائر الانتخابية ونظام الأغلبية البسيطة على تقليل فرص النساء للفوز بمقاعد المجلس التشريعي وذلك بسبب وجود عدد كبير من المرشحين من الرجال في كل دائرة على حدة.

4- ضعف النظام الحزبي:

ما زال أداء الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية يعتريه القصور والضعف في المجال التنظيمي وخاصة التنظيمات اليسارية ومن أوجه هذا القصورعدم وجود تمثيل كافي للمرأة في المستويات الحزبية المختلفة وخاصة في مواقع صنع القرار، إذ أن معظم القيادات الحزبية الفلسطينية تكاد تقتصر على الرجال، وذلك

رغم الدور النضالي الذي لعبته المرأة الفلسطينية في المراحل المختلفة، وفي محافظة الخليل على الوجه الخاص إن عدم شغل المواقع الهامة في الأحزاب السياسية يقلل من فرص ترشيحها للمناصب الحكومية والبرلمانية أيضاً.

5-ضعف أداء المنظمات الأهلية والدولية العاملة للمرأة

على الرغم أنه ليس بإمكاننا التعميم ووضع جميع المؤسسات في سلة واحدة إلى أن يوجد بعض المؤسسات التي لها تاريخ طويل وقدمت حقيقية لنساء محافظة الخليل وفلسطين بشكل عام من خدمات اجتماعية، ونفسية، وطبية، وقانونية، والوقوف في وجه الاستيطان والجدار.

إن قيام العديد من المؤسسات بإدخال برامج المرأة فقط من أجل التمويل وبدون العمل على خطط واضحة وعلى علاقة مع مؤسسات الدولة يحول دون إحداث تغيير ايجابي في محافظة الخليل كغيرها من مدن الضفة، ولكن بصورة أقل من غيرها تم استحداث مؤسسات ومراكز نسوية فقط من أجل وجود تمويل .

كذلك فإن اعتماد المؤسسات على التمويل الخارجي دون وجود تنمية مستدامة في المؤسسة لا يمكن أن يؤدي إلى التقدم بالمرأة وإيصالها لمواقع صنع القرار.

القرار 1325 ومشاركة المرأة السياسية من وجهة نظر النوع الاجتماعي:

على الرغم من أهمية القرار بالنسبة للنساء في محافظة الخليل بشكل خاص والحركة النسائية الفلسطينية، فهو قرار يزاوج بين الأبعاد الوطنية السياسية، وبين الأبعاد النسوية والاجتماعية، الأمر الذي يمنحه فرادة وخصوصية، مما يجعله مؤهلا للتعامل مع مشكلات عميقة في العالم ذات أبعاد وطنية وسياسية واجتماعية وديمقراطية فعلى الدول من جانب والحركات النسوية والاجتماعية من جانب آخر (نزال، 2009).

و حول أهمية القرار وما هو واقع المرأة ومؤسساتها والفصائل في محافظة الخليل فإننا نجد، لو تم تبني القرار بصورة فاعلة كان بالإمكان أن يكون هناك عمل حقيقي باتجاه تحسين واقع المرأة.

إن الأطر النسوية والمؤسسات والفصائل لا تعلم حتى بالقرار، وكيف لها أن تتبناه في سياستها وبرامجها، كذلك فالمؤسسات والأطر النسوية لا تطرح برامج سياسية تربط ما بين الواقع الاجتماعي والواقع السياسي، كما وأن حالة التشرذم والفرقة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني تجعل تلك الأطر والمؤسسات تقف عاجزة عن فعل أو تقديم شيء باتجاه ما يحصل مثلها مثل بقية المؤسسات والفصائل.

إن فصل العمل الاجتماعي عن السياسي وعدم إلقاء الضوء على ما يحدث للمرأة في محافظة الخليل من جراء هذا الانقسام سيحول حتما دون حدوث أي تقدم نحو تحسين واقع المرأة في المحافظة.

إن الدور السياسي هو من أهم الأدوار التي أشار لها مفهوم النوع الاجتماعي كونه من الأدوار التي بإمكان المرأة أن تعمل من خلاله على وضع سياسات وتشريعات تعمل على تنمية النساء وحمايتها .

ففي محافظة الخليل يوجد مشاركة سياسية رسميه وغير رسميه وتتجلى تلك المشاركة بشكل واضح وملفت في حركة حماس حيث أن نسبة النساء في إطار حركة حماس كبيرة جداً بصورة تفوق حجم مشاركتها في الأحزاب اليسارية والأحزاب والفصائل الأخرى، وكل ذلك كان يظهر من خلال فعاليات الحركة التي كانت تجري في المحافظة قبيل حدوث حالة الانقسام بين فتح وحماس.

ومن خلال ملاحظة الباحثة فإن مشاركة المرأة الفلسطينية في محافظة الخليل في المسيرات الشعبية التي تعود إلى حركة حماس تفوق نسبة الرجال، الأمر الذي يدفع إلى طرح السؤال:_ **لماذا يصل عدد انضمام النساء لحركة حماس إلى هذا الحجم بينما الفصائل الأخرى تكاد تكون نسبة مشاركة النساء لا تذكر لماذا هذا الحشد** الكبير من النساء بينما المنظمات الأهلية والدولية في المحافظة أنفقت من النقود مبالغ كبيرة من أجل تمكين النساء، أجابت عن السؤال إحدى نساء القاعدة المنتمية لحركة حماس (ل، ف) حيث أشارت إلى أن السبب لهذا الانضمام والعمل من أجل الحركة هو الإيمان والقناعة بالعقيدة لأننا ندرك بولائنا لهذه الحركة ندرك بأننا نبتغي إرضاء الله تعالى وبالتالي سوف نكسب الآخرة.

وحسب وجهة معدة هذه الدراسة وخبرتها العملية في العمل النسائي وواقع النساء في المحافظة فإن سبب ضعف الاتجاه الآخر من الفصائل والأحزاب الفلسطينية في استقطاب ودمج العنصر النسائي في صفوفه يرجع إلى الفجوة الكائنة بين الفكر المطروح والممارسة العملية الجارية في مؤسسات الأحزاب، حيث نرى أن الرجل في الفصائل والأحزاب الأخرى يدعي التقدم والحرية والعدالة والحرص على حقوق النساء التي هي فضيلة بنظرة يجب العمل على الالتزام بها، ولكن حين تطرق بابه وتخاطب زوجته وابنته نجد أنه انحرف عن هذا الفكر ولا يمارسه حتى على مستوى حياته الخاصة، مما يسلط الضوء على طبيعة الاهتمام بوضعية المرأة في تلك الأحزاب اليسارية.

كما أن المؤسسات التابعة لحركة حماس تقدم برامج تلبي حاجات النساء العملية واحتياجاتها الحقيقية، وهذا بنظر المجتمع مقبول اجتماعيا وللرجال خاصة، عندما تكون البرامج تمس حاجتها وحاجة أبنائها ، بالإضافة إلى وجود النساء المنتميات لحماس في المؤسسات وهذا " ما أشار له الدكتور عزيز دويك حيث قال في حركة حماس يوجد امرأة عضو مجلس تشريعي والباقي متواجدات في داخل المؤسسات التابعة لحماس من ناحية توظيف وعضوية هيئة إدارية " إن ما أشير له في السابق يعمل على تنظيم وتمكين النساء الجماعي ، كما أنه يوجد تنظيم إداري واليات عمل محكمة ومنظمة تدفع النساء إلى التحول من المطالبة بحقوقهن الاجتماعية إلى المطالبة بتحقيق مطالب سياسية تخص الحركة.

في النهاية إن النساء في المحافظة يدركن هذه الجدلية ويرين أن جميع الفصائل اليسارية وغيرها وبما فيها فتح لم تنصف المرأة ولم تعطها حقها على اعتبار أنه يوجد (فيتو) ذكوري يحجم دورها ويرغب في رؤيتها بالقيام بالأدوار التقليدية.

تاثير الاحتلال الاسرائيلي على النساء في محافظة الخليل

ليس خافيا تأثير الاحتلال على كل القطاعات بما فيها قطاع المرأة في محافظة الخليل ، فالاعتقالات التي تمارسها سلطات الاحتلال لم تتجنب المرأة فقد تم اعتقال عدد كبير من النساء في المحافظة، عدا عن عمليات الترويع والتخويف والقصف الذي تعرضت له المدينة في فترات سابقة، بالإضافة إلى الحواجز العسكرية التي طالما أعاقت عمليات التنقل وقد اضطرت كثير من النساء الحوامل للوضع على هذه الحواجز، كذلك

إغلاق المدارس، وعدم السماح للناشطات الفلسطينيات من ممارسة حقوقهن النضالية، (بحيص وعيتاني، 2009).

واقع النساء في محافظة الخليل تحت تاثير الاحتلال الاسرائيلي و القرار 1325

ان محافظة الخليل تتمتع بخصوصية خاصة عن محافظات الوطن الاخرى كونها اصبحت مقسومة الى شقين اتش (1)الخليل و اتش (2)البلدة القديمة و هذة التقسيمة الثنائية اوجدها الاحتلال الاسرائيلي في المحافظة.

على الرغم من ان القرار الدولي 1325يتناول موضوعات السلام والامن والمراة ،اي انة قرار يزاوج ما بين الابعاد الوطنية السياسية ،و بين الابعاد النسوية الاجتماعية ،يجعلة مؤهلا للتعامل مع مشكلات عميقة في العالم ذات ابعاد وطنية وسياسية واجتماعية وديمراطية،و على الدول و الحركات النسوية و الاجتماعية ان تكيف القرار ليتناسب الاحتياجات المحلية للدولة وواقع مساوى تطور المراة.(نزال،2009)

وحول علاقة هذا القرار و مايحدث في البلدة القديمة فإن طبيعة النساء اللواتي يلجأن إلى السكن في البلدة القديمة إما من النساء الفقيرات كون أن البلدة القديمة تستقطب الفقراء للسكن المجاني في البلدة القديمة، أو هن من سكان البلدة القديمة الأصليين ، وأيا كان الوضع فإن ممارسات الاحتلال اليومية تعيق أي مشاركة فاعلة للنساء في البلدة القديمة في الحالة السياسية ويتمثل ذلك في الاعتقال والمداهمات الليلية وغيرها من الممارسات. فقد وجد الجندي (2007) في دراسة حول المخاوف التي يبديها جمهور مدينة الخليل حيال السّكن في البلدة القديمة أن النساء تواجه مشكلات ومخاوف مرتبطة بالمداهمات الليلية من قبل الجيش والمستوطنين، ومنع التجول المتكرر في البلدة القديمة، والارهاب من الاحتلال وهذه العوامل جعلت النساء لا يشجعن أزواجهن على السكن في البلدة القديمة،كما أن هناك مخاوف اجتماعية أيضاً أدت إلى نفور الزوجات من تشجيع أزواجهن للسكن في البلدة القديمة أهمها:

الفساد الأخلاقي والشلل والعصابات والأوكار وانتشار المخدرات، وعدم القدرة على الاندماج مع السكان الأصليين والسرقات في البلدة القديمة التي لم تكن لتحدث لولا وجود الاحتلال.

لو ان تم تبني تطبيق القرار على مستوى الدول و المؤسسات الاجتماعية لما وصل وضع النساء في البلدة القديمة الى هذا المستوى ، ان الدول المختلفة تعمل الى ارسال طواقمها لكتابة تقارير تخص المنطقة ومن ثم نشرها للعالم ،اما المؤسسات الاجتماعية والنسوية فهي تقدم خدمات من اجل الماكل والملبس ،اذا فهي تحاول معالجة الوضع من الجانب الاغاثي و ليس على المستوى التنموي.

اما ما مدي تاثير الاحتلال على النساء في البلدة القديمة من حيث اثر الخدمات الصحية و الاجتماعية و غيرها ،اجمعن النساء ان الحواجز كانت ومازالت معيقا مريرا في تقديم الرعاية الاجتماعية و الصحية حيث عبرت احدى النساء (في مرة زمان وانا حامل بابني الاخير وقفت على الحاجز و الجندي رفض يمرقني الا هي نزلت مية الراس و بعدها مرقني لما صرت اعيط يا ويلي على حالي شو رح يصير بابني)اما النساء في الخليل فقد عبرن ان الاحتلال قد اثر على مدي وصولنا للخدمات في ايام الاجتياح على مدينة الخليل اما الان فلايوجد ولكن يوجد نقص في الخدمات التي تقدمها مؤسسات السلطة.

في تقرير صادر عن مركز المراة للارشاد القانوني و الاجتماعي عام 2006 حيث اشار انة تم توثيق 86 امراة من اللواتي تعرضنالكافة الانتهاكات الاسرائيلية.

واشار تقرير مكتب المحافظة في الخليل ملخص اعتداء الاحتلال الاسرائيلي الى وجود حواجز في الخليل

لعام 2009/2/1 في نمرة /مثلث خرسا /اغلاق بوالة الفحص / اغلاق بوابة مخيم الفوار وايضا جسر بيت كاحل /بيت عوا/مدخل النبي يونس /حلحول / زيف /يطا مدخل مخيم الفوار/الحرم الابراهيمي / مدخل مخيم العروب /مدخل الطبقة دورا / كما استولت قوات الاحتلال على اربعة منازل في بلدة بيت امر واحاطو المنازل باسلاك شائكةواغلقت قوات الاحتلال المحال التجارية في البلدة القديمة وشارع الشلالة واعتقال نساء اسمائهن زهور حمادة ابو عيشة /فداء تيسير ابو عيشة/ اصيب عدد من المواطنين اثناء مواجهات مع جنود الاحتلال في البلدة القديمة بالقرب من مدرسة طارق بن زياد كما ومنع رفع الاذان على ماذن المسجد الابراهيمي خلال شهر شباط 2009 ساة واربعون وقتا ودخلت قوات الاحتلال بلدتي اذنا ويطا و مخيم الرجبي اما في البلدة القديمة يوجد 836في تاريخ 2009/1/2 استيطاني لمساوطة كرمئيل قرب يطا ،و دخلت قوات الاحتلال بالدراجات النارية واطلق تقوات الاحتلال قنابل الغاز مما ادى الى اصابة مواطنة بالاختناق ، وايضا اقتحام المنازل في بيت امر ،و اطلاق النار على البيوت في مخيم العروب واحراق المنازل ، كما وقاموا باغلاق البوابات الحديدية الموجودة على الالتفافي في اذنا وترقومياو منعت مزارعين بيت صافا في بيت امر من الوصول اراضيهم للزراعة وجرف اراضيهم.اما في البلدة القديمة تم دخول خمس دبابات وسط اذنا وقاموا باطلاق النار مما ادى الى اصابة مواطن بشجايا في قدمة و تم اعتقال متضامن من امام مستوطنة كريات اربع حيث تظاهرت مجموعة من المتضامنين الاجانب ومواطنينعرب من داخل الخط الاخضر احتجاجا على مصادرة الجيش الارسائيلي لمتزل المواطن عبد الكريم الجعبري وقد اعتقلت قوات الاحتلال خلال التظاهرة8 متضامنين في تاريخ 2009/10/30

عبرت سيدة معنفة (بعد استشهادزوجي من الاحتلال الإسرائيلي أصبحت مطالبه بتسديد الدين الذي تركة زوجي أما أهل زوجي فقد حاربونا و تخلوا عن مسؤولياتهم)

دور المؤسسات النسوية في العمل تحت الاحتلال الاسرائيلي و السلم الاهلي

ان في تبني المؤسسات لقرارات 1325 و اخضاع كافة سياساتها و برامجها لتطبيق القانون وتفعيلة اهمية في التخفيف من الواقع الصعب الذي تعيشة البلدة القديمةوالمحافظة بشكل عام من خلال الضغط الولى وعمل المؤسسات في المحافظة ، تقوم المؤسسات الاجنبية والدولية بالقدوم الى البلدة القديمة والتحدث مع الاهالي وكتابة النقارير وارسالها الى العالم لكي يشاهدوا جرائم الاحتلال الاسرائيلي كما تفعل مؤسسة التواجد الدولي المؤقت في المحافظة و الذي يركز عملهم في البلدة القديمة ،حيث اشارت "جيرو،2010" ان عملنا في الخليل وخاصة في البلدة القديمة بدا في فترة سابقة ولكن التركيز على الجندر بدء منذ سنة فقط وهذة السنة الثانية ، ان عملنا مع الناس ومقابلتهم للتعرف على تاثير الاحتلال الاسرائيلي نجد الاجابة من الرجال وليس من النساء لان الواجة التي تقابلنا هما الرجال ربما ينقصنا الوسيلة لكيفية الوصول للنساء ونحن نبحث عن ذلك ولكن لايوجد اية معلومات عن وضع النساء وظرفهن.

بناء على ما تم ذكرة نجد ان حتى المنظمات الدولية لم تقم بدورها باتجاة تحسين واقع النساء ،صحيح ان كسب التعاطف الدولي اصبح يتزايد في دعم الشعب الفلسطيني وذلك ناتج في اعتقادي كباحثة الى الدور الذي تلعبة المنظمات في ارسال تقارير عن ظروف الشعب الفلسطيني و ايضا الاعلام لعب دورة و لكن هذا

لايكفي المطلوب من اجل تغيير واقع النساء من المؤسسات النسوية ان تتبنى قرار1325 ويصبح فاعلا على ارض الواقع وتنسق في اليات عملها مع جميع المؤسسات الاهلية والدولية المحلية والنقابات والصحافة والاعلام على اعتبار ان تحسين وضعية المراة نابع من اعتبار ان قضية المراة هي قضية مجتمع ، تعمل تلك المؤسسات مع مؤسسات دولية خارج فلسطين ، من اجل بناء شبكة مؤسساتية ضاغطة ،تشكل حركة اجتماعية سياسة باتجاة الضغط و التاثير على الحكومات الدولية باتجاة تبني سياسات تعمل على تغيير واقع الشعب الفلسطيني الامر الذي سيكون لة الاثر المباشر في تحسن واقع النساء في محافظة الخليل.

اما المؤسسات الاهلية في المحافظة والتي لعبت دور باتجاة السلم الاهلي فهي نقابة الاخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين والتي قدمت مؤتمر حول الصحة النفسية والاهلية حيث تم ابراز اثر الواقع الانقسامي الذي نعيشة واثرة على الناس وصحتهم النفسية و المركز الفلسطيني خاض مسيرة سلمية دعا فيها الى اعادة اللحمة ما بين افراد المجتمع الفلسطيني،ولكن هذا لايكفي و المطلوب اليات عمل تعمل مع الناس و مؤمنة بالاهداف التي تنوي تحقيقها.

DRAFT

التوصيات والاستنتاجات

1. ان تقوم السلطة الوطنية و بالتعاون و الدعم من قبل المنظمات الاهلية والدولية في المحافظة ونساء القاعدة و الرجال بعمل خطة استراتيجية طويلة الامد وليست قصيرة قائمة بناء حاجة الناس في المحافظة، حتى بامكاننا العمل على تغيير الواقع ، هذة الخطة تعمل على تلبية حاجات النساء العملية والاستراتيجية و وفقا

للنوع الاجتماعي كمنهج حياة وفي جميع القطاعات ،ثم توزع الادوار والمهام على المؤسسات المختلفة وذلك من اجل تحديد الفئات المستهدفة والاماكن التي يجب العمل فيها تجنبا لمنع التكرار في الخدامات والاماكن .

2.ان تعمل المؤسسات النسوية على تبني وتفعيل قرار 1325 و ان تعمل على التعاون والتنسيق المشترك وسيادة لغة النحن وليس الانا في العمل لان العمل الفردي اعاق من تحسين واقع النساء وهدر الاموال بدون نتيجة وتحقيق اثر ملموس للنساء.

3. ان تتبنى المؤسسات النسوية في استراتيجيات عملها اليات تكون اكثر التصاقا مع النساء وعملية مثل الوصول الى النساء من خلال مناهج " الزيارات المنزلية ، باب لباب" حتى نتمكن من ملامسة احتياجاتهن واشراكهن في كافة مراحل العمل من تخطيط وتنفيذ وتقييم وتربط ما بين الحاجات الاجتماعية والسياسية للنساء .

4.اشارت نتائج جهازالاحصاء ان استراتيجية مواجهة العنف التي تستخدمها النساء في مواجهتها للعنف هو اخر شيء التوجة الى الشرطة بنسبة 1.4 وهذا ما اكدتة نتائج التقرير ايضا ، فان هذا يشير الى وجود مشكلة حقيقية كون ان النساء تعاني من ازمة ثقة بالشرطة و تخاف من الفضيحة وذلك مؤشر على انة لايوجد مؤسسات فاعلة لديها اليات عمل مع الشرطة، ان مركز المراة للارشاد هو اكثر مركز يستقبل الحالات المعنفة و لديها خطة و اليات عمل مع الشرطة وبالاضافة الى المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات ، المطلوب في الفترة الحالية زيادة عدد المؤسسات المهنية الفاعلة لكي تقدم خدمات الارشاد الفردي والجماعي و التنظيمي للنساء بحث يكن قادرات على الضغط من اجل سن سياسات وقوانين تحمي مصالحهن وتوعية الرجال.

يجب على تلك المؤسسات ان تتخذ اجراءات فاعلة و بالتعاون مع اجهزة الشرطة لمواجهة الزوج،مع الاشارة الى اهمية تدخل الدولة في محاربة العنف ان النساء المعنفات في الميدان هن اضعاف اعداد ما يتوجهن الى المؤسسات النسوية ، ان لتدخل الدولة دور كبير في مواجهة ظاهرة العنف وان لاتتعامل مع الظاهرة على انها مجال خاص يجب عدم التدخل بة مع العلم ان الدولة في جوانب اخرى من حياة الاسر لها تدخل كبير.

5.ان تفعل وزارة المراة دورها باتجاة تقييم والاشراف على عمل المؤسسات النسوية ومتابعتها باتجاة الالتزام بتطبيق الخطة الاستراتيجية .

6. زيادة عدد النساء في المناصب و المواقع السياسية مع العمل على تاهيلها بان تكون فاعلة باتجاة قضايا المراة و ليس من اجل مصلحة حزب او عشيرة.

7. المطلوب حاليا حركة اجتماعية سياسية فلسطينية فاعلة وعلى علاقة مع حركات دولية تعمل من اجل الضغط على سن تشريعات تحمي المراة وترفع من مكانتها في كافة المستويات و تعزيزمفهوم السلم الاهلي.

8.ان تعمل المؤسسات على تقديم برامج ومشاريع تعمل على المستوى التنموي وليس الاغاثي حتى تتمكن من النهوض بالنساء بالمستوى المطلوب وتواجة التحديات المستقبلية.

DRAFT

9.على المؤسسات ان تقدم برامج تربط ما بين العمل الاجتماعي والعمل السياسي على اعتبار ان الاحتلال يفرض كل يوم تحديات جديدة منها الجدار وغيرة وهذة جميعها اثرت سلبيا على المراة ، فعلى المؤسسات ان تقدم برامج تكفل كافة الخدمات وتعزز من صمود ودور النساء في التكيف مع الظروف المعيشية الصعبة.

10.على الاطر النسوية ومؤسسات المراة ان تعمل على استحداث هيكلية وبرامج جديدة وتوظيف قياديات وخريجات جدد وفتح المجال امامهن للعمل والمشاركة في صنع القراروذلك بهدف تفعيل دور الاطر والمؤسسات بشكل عام.

11.السعي لتغيير المفاهيم التقليدية السائدة التي تحصر دور المرأة في الأدوار الاجتماعية النمطية، وذلك من خلال حملات التثقيف والتوعية المجتمعية التي تبرز أهمية مشاركة المرأة في التنمية، وفي الحياة العامة والسياسية لبلادها، وتوضح الانعكاسات الايجابية لهذه المشاركة على جميع مجالات الحياة المجتمعية للبلاد.
12.تشكيل مجموعات ضغط من أجل التأثير على صانع القرار والأشخاص ذوي النفوذ في المجتمع لتوفير الفرص المتكافئة للمرأة للمشاركة في الحياة العامة والسياسية ويكون ذلك من خلال إقناع الأشخاص ذوي النفوذ والسياسيين بأهمية التمييز الايجابي لصالح المرأة من خلال اتخاذ تدابير خاصة (ولفترة محددة) تتيح لها مجالا للوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي، وتقلل من الفجوة القائمة حالياً بين ماقدمتة لمجتمعها من جهة ودرجة تأثيرها على صياغة القرار السياسي من جهة ثانية.

DRAFT

قائمة المراجع العربية

1. ابوعواد، نداء 1994-1999. **التعليم والنوع الاجتماعي في الاراضي الفلسطينية**.معهد دراسات المراة ،جامعة بيرزيت.

2. بحيص، حسن وعيتاني مريم (2009) **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، لبنان.
3. جابر، احمد 2005. **المرأة الفلسطينية في مواجهة العنف و التمييز**. العدد 321:المستقبل العربي.
4. الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الانسان و البيئة (القانون)،1999 .اتفاقيات دولية خاصة ، القدس.
5. جمعية تنظيم وحماية الاسرة ،2006.دليل تدريب القيادات الشابة.
6. الجندي، نبيل (2006) المخاوف التي يبديها سكان مدينة الخليل حيال السكن في البلدة القديمة **مجلة كلية التربية**، المجلد السادس عشر، العدد الرابع ص ص 125-156 جامعة الإسكندرية.
7. الجندي، نبيل (2008) استقصاء أسباب الطّلاق لدى السّكان الفلسطينيين في مدينة القدس ، مجلة جامعة بيت لحم المجلد 27 (الصفحات 33-71).
8. الجندي، نبيل دور البناء الثقافي والاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة: قراءة في الحالة الفلسطينية، ورقة مقدمة للمائدة المستديرة في الدورة الخامسة عشرة، الجماهيرية الليبية، 23-28 تموز 2005.
9. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ،2009،النتائج النهائية للتعداد-محافظة الخليل .رام الله-فلسطين.

10. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2006 .مسح العنف ضد المراة.رام الله.فلسطسن
11. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2009.الواقع الاجتماعي للسكان في جنوب الضفة الغربية ،رام الله.فلسطين
12. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ،2006 ،المسح الفلسطيني .محافظة الخليل

12. الحكواتي، محاسن 2004. **العنف العائلي مظاهرة و معالجاتة.** العدد 832 Htt://www.rezjar.com/debat/show.art.asp?aid =18056

13. حلو،مارغريت،2000المراةوالانتخابات البرلمانية في لبنان من المراة العربية و المشاركة السياسية ،عمان،ط1
14. الشاعر، ناصر الدين 2003 .**العنف العائلي ضد المرأة –أسبابة التدابير الشرعية للحد منه** .دراسة في مجلة جامعة النجاح للأبحاث :مجلد 17
15. صفير ،جاكلين،2006،**النوع الاجتماعي والنظام التربوي الفلسطيني في المرحلة الاساسية تقرير الدراسة التجريبية لفحص جدوى الية بحث كمية نوعية للتحليل** .مركز المراة الفلسطينية للابحاث والتوثيق.رام الله.
16. عبد الرازق، عماد (2005) الأسرة في فلسطين، مشروع ثروة للتغيير.
17. عبد الوهاب، ليلى 2000.**الجريمة والعنف ضد المرأة**.دار المدى للثقافة والنشر.
18. علاونة (2006) عمل المرأة المتزوجة في فلسطين ، شبكة الإسراء والمعراج
19. الغنيمي، زينب (2006). أسباب الطلاق في المجتمع وآثاره على المرأة والأسرة، مركز شؤون المرأة، غزة.
20. اللبدي ،فدوى. المراة وميدان العمل السياسي. دورية دراسات المراة .بيرزيت
21. المصري ،إبراهيم 2000.العنف ضد المرأة .دراسة تحليلية :جمعية المرأة العاملة الفلسطينية.

DRAFT

22.نزال، ريما (2009) المرأة الفلسطينية والقرار1325، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية مفتاح.
23.هالبرين ، ديفيدس وجلانتس نامينو 2002 .**إدراك النساء للعنف الأسري في المكسيك**. دراسة من مجلة قضايا الصحة الإنجابية .العدد الرابع : مركز دراسات المرأة الجديدة .
24.هندية، سهى (2000) واقع مشاركة المراة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية,من المراة العربية و المشاركة السياسية ،عمان،ط1
25.يونس ، نهضة (2004) **نحو إطار نظري لمناقشة قضايا العنف**. مجلة عين نشرة خاصة تعنى بقضية العنف ضد المرأة، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية: رام اللة.

DRAFT

English references

1. **Haj-yahia, Muhammad 2000.wife abuse and battering the socio cultural context of Arab society. Research . htt://links.jstor.org**
2. **Haj-yahia, Muhammad 2003. The approach of Palestinian physicians towards .Palestine: Bisan Center**
3. **Hollander ,Jocelyua 2000.fear journals: strategy for teaching about the social consequences for gendered violence .American association .htt://www.jstor.org .**
4. **Kabeer, Nalia 1994.reserved realities, leader hierarchies in development though:. London.**
5. **Sen, Amartya 1983. Cooperative conflicts: technology and the position of women .all soulscallege: oxford.**
6. **The NASW domestic violence committee 1991.domestic violence information manual new south Wales:. Australia.**
7. **Yoshihama, Mieko 2002.battered women coping strategies and psychological distress :differences by immigration status .Michigan research .http://links .jstor .**

تقارير

مديرية التربية التعليم ،2009 .تقرير عن الوضع التعليمي

مديرية الصحة ، 2009.تقرير عن وضع النساء الصحي في المحافظة

الاحزاب الاسياسية ،2009 .امناء و امينات سر الاحزاب .تقرير عن نسية النساء و الرجالل في الحزب

محافظة الخليل ،2009، تقرير ملخص اعتداءات الاحتلال الاسرائيلي

مقابلة مع امراة من حركة حماس،12،2009

مقابللات مع ثلاث نساء معنفات،12،2009

DRAFT

التواجد الدولي المؤقت،2010/1/4،جيرو مسؤولة برنامج الجندر.

الملاحق

التاريخ :2009/12/1

السؤال : لماذا تري سبب كبر عدد النساء المنتميات الى حركة حماس

لما صارت اعتقالات النساء في نابلس اثار الاعلام انة ليش النساء ما بتطلع تحتج على هذا الواقع ، بس همة مقموعات ، اليهود ممكن يكتفوا بالقمع الميداني ، السلطة قمع ميداني ، وبلاحقوكي و بحاسبوكي و بسالوكي و ببينولك ادي انت محاسبة ، كنشاط ميداني اتراجع اكتير .

في النهاية كمان بحكولهن الاهل شو جابرك على البهدلة ابعدي عن هالاشي عشان تكملي و تعيشي .

بس انا بعتبر انة سبب كبر القاعدة النسائية و الاستمرارية هو العامل العقائدي وراء الانتماء والمبدا مرتبط بالعقيدة طالما انا ممؤمنة معناتة اتفهم ما تتطلبة مني الحركة .

مقابلة حول العنف ضد المراة (2)

التاريخ :2009/12/1

الحالة (ح.ج)

عشت مع زوجي الذي يضربني في غرفتين مع حماتي و حماي و حمام واحد ، مرات كنت افكر كيف اشرد من الدار ، اهرب واحيانا تجلس تحت الشجرة للبكاء و مرة راحوا نادوني من بين الجبال كثير.

اسوء اشي انة تتزوجي واحد انتي ما بدك اياة ما بحس فيكي ما بحترمك ولا بقدرك وبيضرب ، وبشد شعري وما بدافع عني امام اهلة ما بتحمل المسؤولية ، خلاني اكرة كل الرجال ،عوضت هذا الضغط الى بواجة بالروحة الى المركز و الاندبة النسوية صرت اشوف حلقات ارشاد و توعية و بيتسمعي معاناة الستات وبتقوي و بتستمري في حياتك كل هذا الذي حدث معي هذا كلة بسبب الزواج المبكر .

مقابلة حول العنف ضد المراة (3)

التاريخ :2009/12/5

الحالة (ر.ش)

لقد تزوجت على ضرة وخلفت سبعة منهم 4بنات 3اولاد بعد ما اتجوزت صار ما بعاملني اكويس خصوصا بعد ما جبت كل الاولاد صار ينفر اذا طلبت طلب و يروح على ضرتي الاولى و يفر كلشي الها انا و اولادي عشت عيشة الغلب عشات أأمن اكل ولادي سدقي كل اكلنا بيكون بدون جاج ولا لحمة

اتوفى جوزي و هو حاول يدور شغل في اسرائيل دعسة يهودي لا حصلت على تعويضات و لا اشي و فوق كل هذا ترك دين علي 40000شيكل حق ارض هو شراها ،قال قايل لضرتي انة بدة يبنيلي فيها بيت و اخدتها

حجة ضرتي وقالت لي سدي الدين انتي واولادك ، رحت لعيلة جوزي عشان يساعدوني ما حدى منهم سال عني وعن اولادي و محتارة شو اعمل .

مقابلة مع مديرة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي/ الخليل

اليوم : الخميس

التاريخ: 2009/12/10

ساعة البدء: 11 صباحاً ساعة الانتهاء 12:15ظهراً

الموقع: مع مديرة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي

س1: هل ترين أن وضع مشاركة النساء في قرى مدينة الخليل أكثر من المدينة ؟

ج2: مبدئياً المركز يقدم خدماته لجميع النساء ومن كافة مناطق المحافظة (مدينة –قرية –مخيم) وكافة المستويات التعليمية (متعلمات – أميات- مراحل دنيا- وعليا) وكافة الشرائح والطبقات (العاملات- الموظفات – ربات البيوت ---) وكافة الحالات

(فتاة- متزوجة – غير متزوجة – مطلقة – أرملة ---) وكافة الأعمار 18 فما فوق والغالبية العظمى من المترددات على المركز هن من المتزوجات وهناك نسبة من غير المتزوجات والفئة الأكثر تردد هي من سن 19-27 سنة واغلب هذه الحالات تأتي لتلقي الخدمات القانونية وأكثرها النفقة – وحقوق زوجية وخدمات اجتماعية ، المعاناة من الزوج- الأسرة الممتدة- تسلط الأب والأخ والتدخل في حياتهن ولكن استطيع أن أقول أن النسبة الكبرى من المترددات على المركز تأتي من القرية مدينة ومن ثم مخيم ؟

س2: ما مدى الاستفادة والانتفاع من الخدمات والبرامج التي تقدمها المؤسسة على المترددات على المركز؟

ج2: من ملاحظتي --- نظرياً نحاول تقديم الخدمة للمترددات على المركز بأفضل وأحسن ما يمكن نسمع – نتكلم- نحاور- ونتكيف ونتواصل معهن حتى يتم تقديم الخدمة وغالباً ما تكون قانونية تتعلق بـ(نفقة الزوج- حضانة- مشاهدة- حق الطلاق- وحقوق زوجية أخرى) وسنوياً يتردد على المركز ما لا يقل عن مئات من النساء _150-190) مترددة وأحيانا يتم تناول قضيتان لكل حال أو في نفس المشكلة أي حوالي 350 قضية، فنحن كمركز نحاول أن نكون طرف محايد نعمل على أن نبني لسعادة الأسرة.

أما بالنسبة لمدى تأثير الخدمات على المترددات فالنساء المترددات لديهن الإجابة لكن استطيع أن أقول لك أن باب مركزنا مفتوح دائما لجميع النساء ولم يحدث بان خزلنا إمراة فنح نحاول أن نكون باب الأمل أو الخطوة الأولى في الطريق إلى الحل بدليل أن المركز يتردد عليه المئات من النساء.

DRAFT

أسئلـة الـدراســة:

المقابلة الجماعية الأولى:

اليوم : الأحد

التاريخ: 2009/12/6

ساعة البدء: 11 صباحا ساعة الانتهاء: 2 ظهراً

الموقع: جمعية التعليم العالي/ إذنا

العدد: 18 إمراة (متزوجة / عزباء) من المستفيدات من المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات

س1: ما مدى تأثير الخدمات الاجتماعية والنفسية والقانونية التي تقدمها المؤسسات التي تعنى بذلك عليكن؟

ج1: أجمعت المستفيدات أن قرار 1325 لم يسمعن به ولكن استنتجن انه قانون يحمي النساء وبالنسبة لتأثير خدمات المؤسسات عليهن اجمعن على أن هذه المؤسسات نستفيد منها من ناحية التوعية والإرشاد الجماعي والفردي من اجل المساعدة في تخفيف مشاكلنا من النفقة والحضانة والطلاق وحق اختيار شريك الحياة وحق التصرف بالميراث فالمؤسسات يعني

(تنمينا، تطورنا ، بتخلينا نعرف كيف نطالب بحقوقنا وكيف نتعامل مع البشر).

س2: ما هي الطرق والأساليب التي تستخدمنها في مواجهتكن للعنف الموجه ضدكن؟

ج2: أجمعت المستفيدات على أنهن يفضلون الصمت والسكوت فإحنا ما منروح على المحاكم والشرطة يعني بنفضحش حالنا وبنحاول انحلها بإنا نروح لأهلنا أو بنشكي لأهل زيجانا أو بنادي رجال العشائر، لأنه عنا أولاد بعدين وين يروحوا ،بنتحمل)

س3: هل ترون أن المجتمع لم ينصف المراة ولم يعطها حقها في الميراث- الحضانة- طلب الطلاق – حق اختيار الشريك – الحق في النفقة؟

ج3: في الميراث اجمعن السيدات المستفيدات على أنهن لا يحصلن على الميراث وإذا تم وحصلن عليه فإنه(يحاربونا أهلنا وبتتغير لهجتهم معنا ، وحتى وأشارت اثنتين من السيدات على انه تم توقيعهن على أوراق تنازل دون علمهن والأخريات اجبن انه (إحنا بنخاف نطالب بحقنا خوف ميقطعونا أهلنا، فبنسكت أحسن الهم والنا).

أما بالنسبة في حقها بالحضانة اجمعن المستفيدات على أن الحضانة من حق الزوجة لكن المجتمع لا يقبل أن يوكل الحضانة للام (إحنا أميات وبنضل احن عولادنا وشو درينا أهل زيجانا شو بدخلو بروسهم عنا لما ياخدوا الولاد عندهم) وفي الطلاق عبرن المستفيدات على انه (من حقنا طلب الطلاق لكن بالمقابل نجبر على التنازل عن جميع حقوقنا، وبنصير علكة بتمام الناس) أما بالنسبة للحق في اختيار الشريك عبرت 4 من المستفيدات على ان زيجتهم كانت مبادله (أنت بتتزوج اختي انا بتزوج أختك) و2 من المستفيدات اشرن على انه تم تزويجهم دون علمهم والأخريات من المستفيدات المتزوجات اشرن على انهن تزوجن بحكم

العادات والتقاليد حتى إنهن لم يروا عرسانهن إلى يوم الزواج، أما فيما يتعلق بحقهن بالنفقة فعبرن المشاركات على ان (إحنا ما بناخد حقنا بالنفقة وإحنا ياللي بنصرف عولادنا، مع انه النفقة بالشرع لازمة من الزوج بس شو نعمل).

س4: ما هي الطرق والحلول المقترحة للحد أو التصدي للمشاكل التي تواجه المرأة؟

ج4:أشارت إحدى المستفيدات على ان المجتمع لم ينصف المراة وبذلك طالبت بان يكون هناك قانون يحمي المرأة يكون هو المرجع الكامل الشامل ويمكن اللجوء إليه في شتى المشاكل التي تواجههن ، و 5 من المستفيدات طالبن بأن يكون لرجال العشائر دور أقوى وحازم في حل هذه المشاكل، والأخريات عبرن على ان (والله ما في بإيدنا حل شو نعمل بضلو أقوى منا) وطالبن جميعهن بالنهاية بتكثيف حملات التوعية القانونية والاجتماعية للحد من ظاهرة العنف الموجه ضد النساء.

المقابلة الجماعية الثانية:

اليوم : الأربعاء

التاريخ: 2009/12/16

ساعة البدء: 11صباحا ساعة الانتهاء: 1ظهرا

الموقع: جمعية تنظيم وحماية الأسرة / الخليل

العدد: 16 سيدة من المستفيدات من خدمات الجمعية و 7 من الرجال

س1: ما مدى الاستفادة من الخدمات الصحية والاجتماعية التي تقدمها الجمعية عليكن؟

ج2: اجمعن المستفيدات على الاستفادة التامة من الجمعية من حيث وجود مختبر للفحوصات التالية الدم الضغط الوزن، فحص الحمل ، ومتابعة الحمل شهرياً ، ووسائل تنظيم الحمل ،حيث يتم معالجة العقم والالتهابات، والكشف المبكر عن الأمراض بالإضافة إلى التوعية الصحية عن طريق المحاضرات، كما وأشارت المستفيدات على الأسباب التي تدفعهن إلى المجيء إلى العيادة كونها قريبة من منازلهن ووفرة من الناحية المادية ومن ناحية وجود طبيبة لا طبيب للفحص النسائي وتعطي المترددات على الجمعية الحق في العلاج، بالإضافة إلى قسم الإرشاد النفسي الذي كان له الدور في التخفيف عنهن، أيضا أشرن على أهمية دورات التوعية والإرشاد التي تقوم بها الجمعية في مجال حقوق الصحة الإنجابية والجنسية.

س1: حسب وجهة نظرك ما هي الطرق التي يمكن ان تخلقينها لمواجهة العنف؟

ج2:أشارت المستفيدات على انه يوجد عدة طرق لمواجهة العنف: الطرق الظاهرة مثل (ترك البيت ، الدفع بقوة لحماية نفسي، ترد بالضرب، عدم اللجوء للشرطة)

الطرق المخفية: (الصمت وعدم الرد، الاستسلام،قراءة القران، الجلوس لوحدي في التفكير)

أما الرجال فأجمعن على أن الطرق والأساليب المخفية: (الاستسلام للزوج، الخوف على أبنائها والانفصال عنهم، أما الظاهرة :(نسبة قليلة تتجه إلى القضاء، نسبة قليلة ترد بالضرب، تخرج النساء من بيتها).

س3: ما هي الطرق والحلول التي تقترحنها للحد أو التقليل من ظاهرة العنف؟

ج3:اقترح الجميع حلول عدة تلخصت فيما يلي:

6. العمل مع الرجال في أنشطة التوعية و الإرشاد و التثقيف
7. تفعيل الدور القانوني في التقليل من ظاهرة العنف
8. تقوية شخصية المراة
9. توعية المراة من الناحية القانونية
10. عمل حملات كبيرة تتحدث حول ظاهرة العنف
11. أن يكون للمرأة قانون يحميها يمكن ان تلجا إليه

DRAFT